اسعار الفواكه والخضراوات بين الاستقرار والارتفاع !

8

ظاهرة الفقر في المشهد الاقتصادي العراقي

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2084)السنة الثامنة -الثلاثاء (29) آذار 2011

أزمة قانونية أمام المستثمر

هل ان الاقتصاد الوطني يعيش حالة سيامية ؟

الاقتصادي | العدد (2084)السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

دعا عدد من الخبراء الاقتصاديين والاكاديميين الجهات الحكومية الى تطبيق الاجراءات الاقتصادية المناسبة واتخاذ القرارات المطلوبة في هذا الشان ومنها اقرار القوانين الخاصة بتنظيم عمل شركات القطاع الخاص .لاسيما مع الحاجة المتزايدة الى وجود مثل تلك القوانين الداعمة لهذا القطاع الحيوي والمشاركة بصورة رئيسة في القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية وغيرها.

خبراء واكاديميون يدعون الى إقرار قوانين تنظم عمل القطاع الخاص

بغداد / علي الكاتب

وقال الدكتور مؤيد الوادي التدريسي في الجامعة المستنصرية ان حاجة القطاع الخاص الى قوانين وانظمة داعمة للصناعة الوطنية ضروري لضمان تحقيقها المنافسة الصناعات العالمية الاخرى، خاصة ان الاقتصاد الوطني لايزال يعاني خسائر فادحة نتيجة سياسات الاستيراد العشوائية التي تسببت في اغراق اسواق البلاد بالبضائع المستوردة الرديئة ،الامر الذي ادى تعرض قطاع الصناعات العراقية الى خسائر كبيرة .

واضاف ان هذه الخسائر التي يتعرض إليها القطاع الصناعي ستجبر المستثمرين على تحويل استثماراتهم الى قطاعات اخرى بعيدا عن طابع المنافسة السلعية او تصفية اموال وتحويلها الى الخارج لاستغلالها في دول تقدم عروضاً مغرية جدا لاستقطاب تلك الاستثمارات

وطالب الوادي تشريع قانون يحمي عملهم في القطاع الخاص لتنظيم العمل بين العمال وارباب العمل الذين يقومون بتسريح العمال من دون وجود وازع قانوني يمنعهم من القيام بذلك خاصة في مشاريع المقاولات الثانوية ،بدلا من التنسيق بين الحكومة ورجال الاعمال واصحاب شركات القطاع الخاص لتشغيل الايدي العاملة على وفق قوانين العمل سارية المفعول وصيغة العقد المبرم بين العامل وصاحب العمل وليس بصفة اعتباطية ومزاجية .

وبيّن ان الحكومة مطالبة في الوقت الحاضر بحماية شريحة العمال وتضع ذلك في سلم اولوياته ،وذلك لانهم ضحية ارباب العمل الذين تكون مقاصدهم الربح المادي قبل كل شيء وفوق كل شيء ،وهو الامر الذي سيعيدنا الى القرون الوسطى ،خاصة مع وجود انتهكات للعامل العراقي ،ما يستدعي العمل على تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وجعله غاية وهدف اساسي في هذا الصدد ،واعطاء العاملين في القطاع الخاص جميع حقوقهم اسوة باقرانهم في القطاع الحكومي بسبب غياب القوانين التي تدعم القطاع خاص، ما جعل القطاع الخاص حاليا غير مضمون العمل فيه ،والذي يجعل الخريجين والباحثين عن فرص العمل يلجأون الى القطاع الحكومي، طلبا للعمل فقط مع العزوف عن العمل في القطاع الخاص والذي اصبح اشبه بالموروث الاجتماعي لتصبح غاية اكثرية الشعب ان يكونوا موظفين لدى الدولة.

من جانبه دعا التدريسي في كلية العلوم الاقتصادية صباح حسين الحكومة لانجاز مايعرف (بالتمويل المختلط ودمج القطاعين الحكومي والخاص) وذلك لمنع انتهاك حقوق العمل لدى ارباب القطاع الخاص ،لاسيما ان العمل لدى القطاع الخاص اصبح في كثير من الاحيان غير ذي جدوى لقلة الاجور بشكل عام التي لاتتناسب مع اسعار السوق المحلية بشكل عام وعدم وجود الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص ، ومقابل ذلك تاتي اهمية وضع برنامج حكومي واضح للنهوض بواقع القطاع الخاص وهو الذي من شأنه تطوير واقع الخدمات والاعمار في البلاد وتقليص البطالة والعمل على تنمية هذا القطاع ومعالجة مشكلة البطالة بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي في البلاد ،خاصة مع الاعلان عن ان اعداد البطالة في العراق تبلغ اربعة ملايين عاطل على وفق التقارير الخاص الصادرة من المنظمات المختصة ومنها منظمة الامم المتحدة يونامي، اضافة الى وجود اعداد كبيرة من موظفي الدولة يعانون البطالة المقنعة .

وقال حسين : ان القطاع الصناعي العراقي قطاع واسع بشقيه العام والخاص وهو يعاني في الوقت الحاضر الاهمال برغم مرور ثلاث سنوات على الوضع الجديد في العراق ،وبالرغم من ان الصناعة في العراق كانت قد قطعت اشواطاً لا بأس بها في مجال التطور والنهوض الصناعي ،الا ان تقادم الزمن على المعدات والمكائن يجعلها بحاجة الى خطوط انتاجية حديثة من اجل النهوض بالواقع الصناعي والتكنولوجي ،وجعله قادرا على المنافسة في السوق المحلية امام تدفق الصناعات المستوردة ،الى جانب الرغبة في التصديرالى الخارج وهو امر في المستطاع، خاصة اذا عرفنا ان العراق يمتلك قاعدة صناعية كبيرة وبنى تحتية متكاملة سواء في القطاعين العام والخاص .

ولفت الى وجود المهارات والخبرات والطاقات البشرية الهائلة القادرة على تحقيق تلك الاهداف التي ذكرناها ، خاصة اذا عرفنا حقيقة مفادها ان القطاع الصناعي الخاص يعد قاعدة التطور في اغلب الدول المتقدمة ،حيث ان تطور الصناعة بمختلف مستوياتها ينعكس ايجابيا على تطور ونمو القطاعات الاخرى الزراعية والسياحية والاعمار والبناء، وهو يجعلنا نضع نصب اعيننا اهمية منح الحكومة الدعم الكافي للقطاع الخاص الذي لايزال بحاجة الى الدعم المطلوب من قبلها في توفير القروض الميسرة التي تساعده على الوقوف امام التحديات التي تمكنه من استعادة دوره الطبيعي في مجمل العملية الاقتصادية.

واشار حسين الى انه من الضروري اشراك ممثلين عن القطاع الخاص في كل اللجان المعنية بتشريع القوانين الخاصة بالاستثمار وكل ما تعلق

بالصناعة وتنفيذ المشاريع او تطويرها وتحديد جهة واحدة لمراجعات القطاع كي لا تتبعثر جهود الصناعيين بالمراجعات ،مع ضرورة اعتماد مبدأ حماية المنتجات الوطنية من خلال فرض القيود الجمركية على البضائع والسلع من اجل تحقيق الاهداف العامة لاطر هذه السياسة في تمكين الصناعة الوطنية من منافسة الصناعة المستوردة، خاصة ان انفتاح السوق التجارية بهذه الطريقة العشوائية كانت له اثار سلبية ومخاطر كبيرة على معدلات الانتاج الوطني.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي في جامعة بغداد جاسم الساعدي من الضروري اعفاء المنتج الوطني من الضرائب بما فيها اعفاء المكائن والمعدات والخطوط الانتاجية التي يستوردها القطاع الخاص العراقي لاغراض تطوير الانتاج الوطني ، مع ضرورة الاسراع باصدار قانون الاستثمار الوطني الى جانب تضمين قانون الاستثمار الاجنبي فقرات لمشاركة الصناعيين العراقيين المستثمرين الاجانب في الدخل، كما معمول به في اغلب دول العالم وخاصة في دول الخليج.

واضاف ان حاجة القطاع الخاص الى قوانين وانظمة داعمة للصناعة الوطنية وحسب حجم الصناعات وتنوعها في مواقع مختارة بهدف تقليل كلف الانتاج، كما ستسهم تلك المجمعات في تطوير الواقع الحضري للمدن العراقية ،اضافة الى الاستجابة الى مطالب الصناعيين في الوقت الحاضر والتي تتلخص بالمشاركة في الوفود الرسمية التي تفاوض في خارج البلاد وداخلها بشأن احتياجات البلاد للمشاريع الصناعية المختلفة ،الى جانب اشراكهم في الدورات التدريبية والدعوات المرسلة من الدول والمنظمات المانحة والصديقة ،لان ذلك سيسهم في زيادة معرفة الصناعيين بالخبرات الاجنبية واخر ما توصلت اليه تلك الدول من التقدم والمعرفة.

وتابع من الضروري كذلك تأسيس لجنة صناعية واستثمارية في السلطة التشريعية (مجلس النواب) من اجل الاسهام في دعم طموحات القطاع الصناعي الخاص ليكون جزءاً من عملية بناء العراق الجديد ،الى جانب تشكيل لجنة مماثلة في مجلس الوزراء لتنحصر مهامها الاسراع في تنفيذ القرارات ، ورعاية الحكومة للمؤتمرات والندوات وورشات العمل والدورات التدريبية الفصلية والسنوية بهدف مساعدة القطاع الخاص وتلبية طموحاته وتحقيق اهدافه في قيادة القطاع الصناعي في المستقبل.

ولفت الى حاجة القطاع الخاص الى قوانين وانظمة داعمة للصناعة الوطنية بعيدا عن طابع المنافسة السلعية او تصفية اموال وتحويلها الى الخارج لاستغلالها في دول تقوم بتقديم عروض مغرية لاستقطاب الاستثمارات، ومن هنا فتقديم الدعم الحكومي للصناعة المحلية وايجاد التشريعات الجمركية المناسبة وفرض الرسوم على البضائع المستوردة وخاصة المدعمة من منشئها لتكون موازية لأسعار المنتج المحلي، اضافة الى تقديم الدعم المادي للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تكون نواة الصناعات الكبيرة من الحلول الناجعة لتفعيل الصناعة العراقية وجعلها قادرة على منافسة البضائع المستوردة .

وأشار الى انه وبالبرغم من قرار مجلس الوزراء بإلزام الوزارات العراقية في شراء المنتجات المحلية في حال توفرها في الاسواق المحلية وان كانت اسعارها اكثر من اسعار المستورد شرط ان تحمل المواصفات الإنتاجية ذاتها، الى جانب ان هناك تعليمات ضريبية أجلت استحصال الضرائب على الصناعيين لعدة سنوات، مما يحمل دلالات على العمل بجدية لمعالجة بعض المشكلات الا انها لم ترتق للمستوى المطلوب، حيث ان الحكومَات المتعاقبة لم تقدم أي نوع من الدعم للتجار المستوردين وحثهم على الاستثمار الصناعي داخل العراق، كما ان القوانين التي ما يزال العمل ساري المفعول بها هي من بقية قوانين الحقبة السابقة التي كانت تحد كثيرا من دخول الاستثمارات الأجنبية الى العراق بهدف تحسين القطاع الصناعي الستراتيجي، بل انها لم تكن لها مساع في توفير أية مستلزمات لتشغيل المعامل المتوقفة .

وقال اما الاستيراد العشوائي فهو يسبب مشكلات كبيرة اضرت كثيرا بالاقتصاد العراقي والحاق خسائر جسيمة فيه لأن ما تم استيراده لم يؤد الى تحسين البنية الصناعية العراقية التي ما تزال تعاني الاهمال ، اما النظام الضريبي العراقي فهو حاليا من الأنظمة غير الفاعلة في المحافظة على استقرار السوق ،وهو سبب مباشرا في غزو البضائع الاجنبية للسوق العراقية ، وكذلك وجود تفاوت في فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة دون غيرها،كما نجد ان الضريبة فاعلة على بعض الصناعات الصغيرة .

واضاف هناك حاجة ملحة لفرض الضرائب على التاجر الذي يتعامل في استيراد المواد غير المطابقة للمواصفات العراقية والمماثلة لصناعات محلية موجودة في الاسواق، وبذلك نتمكن من ضمان بقاء مستوى الاسعار للمواد المستوردة في مستويات الصناعة الوطنية التي يجب دعمها من خلال قروض ميسرة بعيدة المدى ،وكذلك ادخال التكنولوجيا الحديثة للصناعة العراقية وتخفيض الضرائب على المتعاملين بالبضائع المصنعة محليا ، كما انه من الضروري تفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية لاهمية مهامه في كشف الغش الصناعي للبضائع المستوردة، وايجاد آلية محددة لاستيراد البضائع التي تدخل في الصناعة وخاصة استيراد المكائن والالات الحديثة واعفاء اصحاب هذه المعامل من الضريبة لمدة لا تقل عن عشر سنوات ،للاسهام في ايجاد صناعة حديثة تستطيع ان تأخذ على عاتقها ايقاف تدفق البضائع المستوردة والرديئة الى الاسواق المحلية ،وذلك كونها تخلق ضررا بالمواطن بشكل خاص وبالاقتصاد الوطني بشكل عام.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي نجم الربيعي ان ضعف رؤوس اموال القطاع الخاص اسهمت بجعل شركاته غير قادرة على اخذ الدور المطلوب منه في مشاريع اعادة الاعمار لضخامتها ،كما انه لايزال منهكا في الوقت الحاضر ومن غير الممكن اسهامه في عملية التنمية الاقتصادية ومضاهة الشركات الاجنبية صاحبة رؤوس الاموال الكبيرة ،لاسيما ان رؤوس الاموال العراقية شحيحة ،الى جانب هجرة الكثير من رؤوس الاموال الى الخارج مع بقاء قسم محدود منها وغير قادر على المنافسة خاصة في مشاريع الاعمار والبناء الكبيرة التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لايملكها القطاع الخاص بمفرده ،في حين ان الخطوات الواجب اتخاذها هي اعتماد صيغة المشاركة مع الشركات الاجنبية وتقديم الدولة الدعم الكامل للقطاع الخاص من خلال القروض الميسرة ومنح تسهيلات في النقل البحري والبري والجوي .

واضاف ان اهتمام الحكومات المتعاقبة في الفترة السابقة بالشأن الامني اكثر من الاقتصادي اسهم في عرقلة الاسهام في مشاريع كبيرة للاعمار وتوجهها نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان نجاح تنفيذها خلال المرحلة الراهنة، مع التوجه الحالي للحكومة في التوجه في اعطاء الاولوية للقطاع الخاص في مشاريع الاعمار ،لاسيما ان بعض الجهات الحكومية تتجه نحو الاعتماد على الشركات الاجنبية في تنفيذ مشاريعها بسبب تذرعها بعدم امكانية الشركات المحلية من تنفيذ مشاريع الاعمار والبناء وعدم امتلاكها الامكانيات الفنية والمادية المطلوبة ، مع اغفال دعم القطاع الخاص من اجل النهوض بواقعه بشكل عام واعادة تنظيم القوانين والتشريعات واعادة صياغتها بما يتلاءم مع تسهيل مهام القطاع الخاص ، والعمل على تأهيل المصارف وتسهيل منح القروض الميسرة قصيرة ومتوسطة الاجل.

وبين ان الشركات العراقية تمكنت من تغيير المعادلة من خلال عقد شراكات مع نضيراتها الاجنبية من اجل الدخول بمشاريع عملاقة لصعوبة عمل الشركات الاجنبية لوحدها في العراق حاليا . وبالتالي اعطاؤها دفعة تنعشها في العملية التنموية والاقتصادية وتعزيز الشركات بين القطاع الخاص الوطني والشركات الاجنبية لغرض اكتسابها الخبرات والامكانيات التي تؤهلها للقيام بدوره الاقتصادي المطلوب في المستقبل .

واكد ان القطاع الخاص قد يكون جزءا من الحل لمشكلة الفساد الاداري والمالي في عدم الاستجابة للمفسدين واصحاب التهديدات والترغيبات والابلاغ عنهم وخلاف ذلك يعني ان اصحاب رؤوس الاموال والشركات يقررون ان يكونوا ضمن مبدا خرق التنافس المشروع بين الشركات من اجل الحصول على المشاريع وعدم التنفيذ الصحيح ضمن الموصفات القياسية ليكونوا جزءا من المشكلة المعنية.

وقال ان القطاع الخاص تخطى اشواطا طويلة في عملية النمو الاقتصادي لكنه لايزال بحاجة الى الدعم الكامل من اجل تخطي العقبات التي تعترض عمله خاصة في مشكلة الفساد الاداري والمالي ،وان الحلول كثيرة منها اعادة النظر بالية العقود المبرمة مع الدولة والذي لاينسجم مع التغييرات التي حدثت في البلاد، مما يجعل الراسمالي المحلي يتراجع عن الدخول في المشاريع ويسهم في غربلة الشركات وانتقاء الجيد منها عن غيره .

واشار الى من الضروري وضع معايير واضحة للشفافية في التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص ،خاصة في وضع اليات محددة التعاقد بين الجانبين ،وذلك لكون القطاع الخاص بما يمتلكه من خبرات كبيرة يعد في الوقت الحاضر الشريك الاساس في عملية البناء والاعمار الجارية البلاد حاليا ، اضافة الى الاهتمام بضرورة تغيير اليات التعاقد وتطويرها في ذات الوقت على اساس الثقة المتبادلة بين الطرفين وكذلك ارساء ثقافة التنافس الحر وتكافؤ الفرص بين جميع الاطراف على وفق معايير السوق المحلية .

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

حماية المستهلك العراقي من الغش التجاري

علي نافع حمودي

ظهرت في السنوات الأخيرة وبالتحديد بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من الظواهر الاقتصادية التي انعكست سلبا على الاقتصاد العراقي بصورة عامة والمواطن المستهلك بصورة خاصة ، حيث باتت الأسواق المحلية خصوصا بعد ٢٠٠٣ ، حقلا صالحا لتقبل الضغوط الإغراقية السلعية والتأثر بها نظرا لما تتميز به من انفتاح شبه كامل ومنافسة شديدة من جهة أخرى بين المنتجات القادمة من الخارج بالإضافة إلى عدم وجود مصانع محلية تنتج نفس المنتج لتغطية احتياجات المستهلكين، ويضاف إلى ذلك الحاجة للسلع، فهناك الكثير من السلع والمواد المستهلكة دخلت البلاد بكميات كبيرة ومتنوعة ومتشابهة، فالاتجاه نحو العالمية أدى إلى ظهور شركات عالمية عملاقة ونظام مشاركة المنتج حتى أصبح من الصعب تحديد جنسيته، وذلك نظرا لتعدد الشركات العالمية المشاركة في إنتاج هذا المنتج، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن منتجي السيارات يقومون بتصنيع قطع الغيار وتجميع أجزائها من دول أخرى باستخدام بعض الإلكترونيات التي تم تصنيعها في اليابان، فهناك الكثير من قطع غيار السيارات اليابانية مقلدة ومصنعة في دول شرق آسيا، وليس الأمر يقتصر على قطع غيار السيارات، إلا أن هناك الكثير من السلع المقلدة ومكتوب عليها صنع في اليابان وهي مصنعة في دولة أخرى بل وإن بعضها كان يصنع داخليا في أوقات مختلفة.

وأدت هذه السلع المقلدة «المغشوشة» إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني، فالمستهلك للسلعة المقلدة يشتريها لرخص ثمنها وتمكث معه بضعة شهور، ويشتري غيرها حتى نجد أنه يستهلك عددا من الوحدات خلال عام واحد، بينما السلعة الأصلية تمكث معه عدة سنوات. فالسلع المقلدة أضرارها كبيرة على المستهلك ولكن ليس على المدى القصير بل على المدى الطويل، مما تؤدي إلى خسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني، لذلك يمكن القول إن السلع الأصلية هي السلع التي تتمتع بخصائص مادية ملموسة وحماية قانونية كافية وعمر طويل أيضا.

وعملية الإغراق السلعية هذه لم تصاحبها إرشادات وتوجيهات من شأنها أن تنبه المواطن المستهلك لمخاطر السلع المغشوشة وكذلك غياب دور الرقابة وعدم تفعيل قانون حماية المستهلك كما هو معمول به في الكثير من دول العالم وهذا ما مثل تخلي عن واجبات الدولة في حماية المستهلكين خاصة إذا ما تعلق الأمر ببعض البضائع الغذائية أو التجميلية التي تتداخل في صناعتها المواد الكيمياوية أو حتى صناعة وتسويق الأدوية .

وبالتأكيد فأن نشر الوعي الاقتصادي بينهم وتحذيرهم من السلع المقلدة، ويصاحب ذلك تنفذ جولات تفتيشية على السلع المقلدة لدى التجار وتقارن أسعارها بأسعار السلع الأصلية، ومجازاة التجار الذين يبيعون السلع المقلدة بنفس أسعار السلع الأصلية، حيث إن السلع المقلدة لها ستراتيجية خاصة في التسعير تختلف عن السلع الأصلية ذات المناشىء المعروفة والماركات العالمية الأساسية .

وعدم الوعي هذا نجم عنه بالتأكيد تجاهل المستهلك العراقي للتمييز بين المنتج الأصلي والمقلد، خاصة وأن العراق يتهيأ لدخول منظمة التجارة العالمية ، وهذا يعني انفتاحا تاما على أسواق العالم بما يتيح المجال واسعا أمام ما بات يعرف بالغش التجاري ، وهذا ما يحتم على الجميع مواجهة موجة الغش التجاري ومحاربته بكل الإمكانات والقدرات، وذلك بتشجيع صناعتنا الوطنية وفتح المجال لتصنيع المواد المستوردة من الخارج، حيث تتوافر لدينا الإمكانات المالية والبشرية، مما سيساهم بشكل كبير في عودة القطاع الخاص للعمل وفق منظور ورؤية جديدة طالما إن الكثير من البضائع القادمة للعراق هي مصنعة في دول مجاورة او بعيدة نوعا ما وبالتالي فإن أمكانية تصنيعها في العراق واردة وممكنة في ظل توفر الإمكانيات البشرية والمادية معا.

الكهرباء والحاجة للاستثمارات الأجنبية

ميعاد الطائي

لقد اتفق الجميع على حاجة الاقتصاد العراقي لتفعيل الاستثمار في القطاعات كافة من خلال تهيئة الأجواء والبيئة المناسبة لجذب الشركات الاستثمارية وتسهيل عملها وإزالة المعوقات التي تقف في طريقها ونقصد هنا وضع التشريعات والقوانين التي تصب في صالح الاستثمار .

ولا يخفى على احد ان قانون الاستثمار رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦ والتعديلات الأخيرة التي طرأت عليه تعد محاولات جادة لإغراء الشركات الاستثمارية للقدوم والعمل في العراق في الكثير من القطاعات التي تحتاج الى الاستثمار كحل ناجع لا بديل عنه وخاصة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية .

ويرى المراقبون بان فرص النجاح الاستثماري في قطاع الكهرباء كبيرة وايجابية إلا ان الحلول النهائية لمشكلة الكهرباء في العراق لن تأتي سريعا فحسب المختصين سيكون تحقيق الاكتفاء الذاتي بعد سنتين على اقل تقدير عبر إنتاج ١٤ ألف ميغا واط وهي الحاجة الفعلية لحاجة العراق والتي لا تستطيع الكوادر المتوفرة في العراق تأمينها دون الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية حيث يبلغ إجمالي الإنتاج المحلي مع ما يستورده العراق من الدول المجاورة حوالي ٧ الاف ميغا واط..

ومع اقتراب فصل الصيف تزداد معاناة المستهلك الذي عبر عن حاجته الملحة للكهرباء واحتجاجه على عدم توفيرها له عبر السنوات الطويلة التي تلت سقوط النظام السابق، فخرج في تظاهرات في عدد من المحافظات أدت بالتالي إلى استقالة وزير الكهرباء العراقي تحت ضغط الجماهير التي طالبت بمحاسبة المفسدين من الذين ساهموا في ضياع حق المواطن بالتمتع في حقوقه التي حرم منها لأسباب تتعلق بتفشي الفساد المالي والإداري الذي صار يهدد المنظومة القيمية للمجتمع العراقي، إضافة إلى انه يقف عائقا أمام تحقيق أحلام الشعب العراقي الذي تبرز حاجته الملحة اليوم إلى ثقافة النزاهة والتصدي للفساد والمحافظة على المال العام . حيث يعتقد المواطن العراقي ان الفساد بأنواعه المالي والإداري والسياسي هو العامل الرئيس في تأخر الانجاز في مجال الكهرباء منذ ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٠ رغم الأموال المخصصة لهذا القطاع المهم وإبرام العديد من العقود ورغم الوضع الأمني المستقر الذي يسمح بالاستثمار في العديد من المحافظات وخاصة الجنوبية .

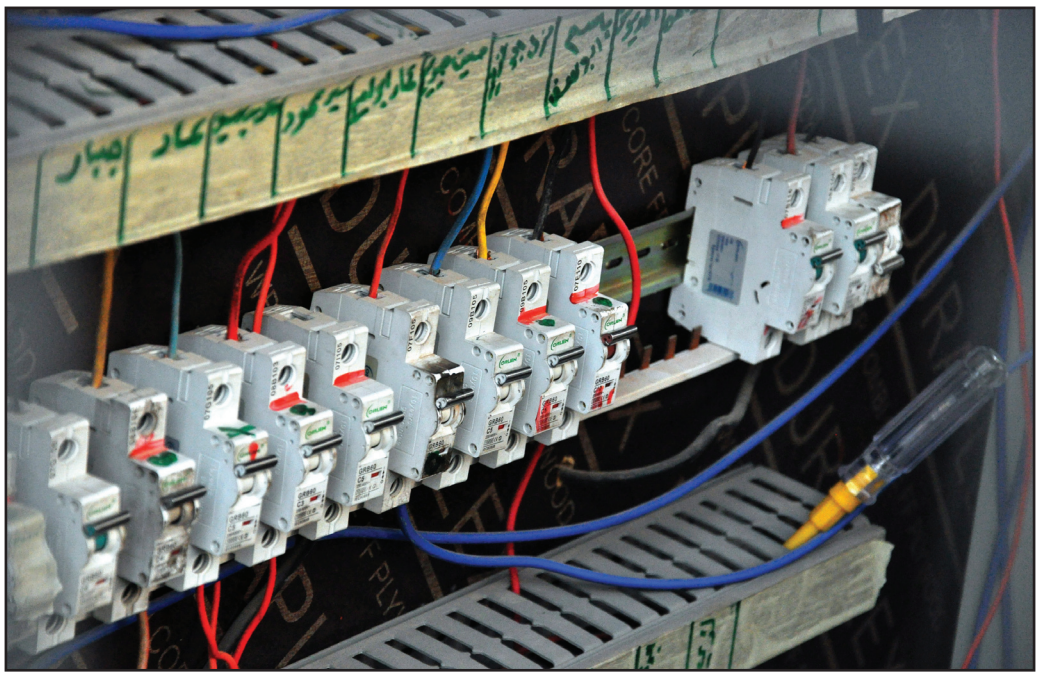

ولقد كشف مفتش عام وزارة الكهرباء عن توجه لإعادة تدقيق جميع العقود الكبرى التي أبرمتها الوزارة بدءاً من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٠. وقال علاء محيي الدين في تصريح صحفي أوردته «آكانيوز»: إن «مكتب المفتش العام أشر وجود ملفات فساد في العقود الكبرى التي أبرمتها الوزارة قبل عام ٢٠١٠»، مبينا أنه «فاتح هيئة النزاهة بتشكيل لجنة وزارية عليا لإعادة تدقيق تلك العقود». وأوضح أن «اللجنة التي اقترح تشكيلها مؤلفة من مفتشين عموميين وديوان الرقابة المالية ووزارتي التخطيط والمالية لإعادة تدقيق العقود الكبرى التي أبرمتها وزارة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٠».وأضاف محيي الدين أن «تشكيل اللجنة لا يزال محط مباحثات بين الجهات المعنية»، مشيرا الى أن «نتائج التدقيق ستترتب عليها آثار رجعية».

ما نود ان نقوله هنا بان المستهلك يدفع الثمن ويتحمل اليوم نتائج الإهمال وتأخير الانجاز في المشاريع التي كان من المفترض ان تتم قبل سنوات من الآن وهذا ما دفعه إلى اللجوء للقطاع الخاص عبر الاشتراك في المولدات الأهلية التي يعتمد المواطن عليها منذ سنوات وكانت بديلا ناجحا للكهرباء الوطنية التي سجلت غيابا طويلا ،ولهذا نتوقع نجاح الاستثمار في قطاع الكهرباء باعتبار ان المواطن يدفع اليوم أجور المولدات الأهلية والمولدات الخاصة في البيوت، وهذا يؤكد ان المستهلك سيدفع مقابل شراء الطاقة الكهربائية بدل الذي يدفعه اليوم لهذه المولدات . ولكن يبقى السؤال حول التسعيرة التي ستحددها وزارة الكهرباء: هل ستكون على وفق رؤية الشركة الاستثمارية التي تسعى لتحقيق أرباح سريعة وعالية أم ستتكفل الحكومة العراقية ووزارة الكهرباء بدعم هذه التسعيرة؟ . ربما سنكتشف ذلك في العام القادم وعلينا ان نتحمل هذا الصيف وحرارته العالية لعله يكون آخر الفصول الحارة في العراق كما وعدتنا الحكومة ووزارة الكهرباء .

أزمة المياه في العراق هل من حلول ؟

محمد صادق جراد

يعاني البلد اليوم انخفاض منسوب المياه في دجلة والفرات لأسباب عديدة تتعلق بعضها بالسياسة المائية لدول الجوار بينما تتعلق الأسباب الأخرى بالإهمال وبطبيعة استغلال واستعمال كميات المياه المتوفرة لدينا وهدر نسبة كبيرة منها بطرق مختلفة وضعف المشاريع المائية وغياب الوعي لدى المواطن ،ما ينذر بكوارث صحية واجتماعية واقتصادية تتمثل بانتشار الأمراض كالكوليرا التي انتشرت في السليمانية، إضافة إلى التسبب بمشاكل أخرى كالتصحر وهبوب العواصف الرملية وهجرة السكان من القرية الى المدينة وتوقف المشاريع المتعلقة بوجود المياه كمحطات تصفية المياه وتوقف المحطات الكهرومائية المقامة على السدود ومشاكل كثيرة أخرى كنفوق الأغنام والحيوانات الأخرى التي تتكون منها الثروة الحيوانية في العراق ..

واليوم يزداد القلق لدى الجميع بعد ان كشف تقرير لإحدى وكالات الأمم المتحدة عشية اليوم العالمي للمياه بان نصف كميات الماء في العراق تضيع هدرا في حين لا يتمكن ستة ملايين نسمة من الحصول على ما يحتاجونه من مياه .

وأشار صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) الى "تقرير دولي يثير احتمال جفاف نهري دجلة والفرات عام ٢٠٤٠ نظرا للتغييرات المناخية وانخفاض كميات المياه والاستخدام المكثف لأغراض الصناعة والاستهلاك المنزلي".

وعلينا هنا ان نبحث عن الأسباب التي ساهمت وستساهم في حدوث هذه الأزمة الخطيرة ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها .وهكذا سنجد ان المشكلة الأولى تتعلق بالسدود والمشاريع التي تنشئها الدول المجاورة على الأنهار والتي تساعدها على التحكم بمناسيب المياه حيث تزود منابع دجلة في تركيا العراق ب ٥١٪ من المياه ومنابع الفرات في تركيا تزود حوض الفرات ب ٨٩٪ من مياهه، وقامت تركيا ببناء ١٤ سدا على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها و٨ سدود على نهر دجلة وروافده، تحتاج تركيا إلى عدة سنوات لملأ البحيرات الاصطناعية خلف هذه السدود، كما تطمح تركيا زيادة الرقعة الزراعية وتصدير الماء الى إسرائيل ودول الخليج بواسطة أنبوب السلام المقترح الذي يبلغ طوله ٦٥٠٠ كيلومتر وطاقته ٤ ملايين متر مكعب من الماء يوميا وبكلفة ٢١ مليار دولار.

أما إيران فيبلغ عدد روافد دجلة التي تنبع من أراضيها سواء الموسمية منها أو الدائمية ٣٠ رافدا، قامت إيران بتحويل مسارات معظمها الى داخل

إيران وبنت عدة سدود عليها ومنها ٥ سدود على نهر الكارون، كما تنوي إيران سحب المياه من الجبال ومنابع الأنهار في سلسلة جبال زاكروس وبيعها لدول الخليج، يبلغ طول المشروع ٣٠٠ كيلومتر وطاقته ٣٠٠ مليون متر مكعب في السنة .

وسوريا أيضا لم تكن اقل حظا في هذا المجال حيث أنشأت ٥ سدود ثلاثة منها كبيرة شيدت في منتصف الستينات، وتنوي الحكومة السورية انشاء سد آخر شمال ديرالزور، تحجز هذه السدود مليارات من الأمتار المكعبة من المياه.

هذا من جانب ومن جانب آخر لا بد هنا من الالتفات الى الممارسات الكثيرة التي تؤدي إلى إهدار الماء في العراق ومنها طرق السقي الزراعية القديمة والاستعمالات المنزلية التي يتم هدر ماء الشرب من خلالها في استخدامه في سقي الحدائق والاستخدام المنزلي، إضافة الى كميات كبيرة تهدر من خلال الشبكات القديمة والتالفة والتي يتسرب منها الماء الصالح للشرب وتبقى مهملة فترة طويلة .

وهكذا ندرك خطورة الموقف الأمر الذي يضعنا أمام تساؤلات كثيرة أهمها لماذا لم يكن هناك تحرك جدي من قبل الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الخارجية ووزارتي الزراعة والموارد المائية لحل هذه الأزمة الخطيرة والتي تتعلق بحياة المواطن على امتداد الأجيال القادمة من خلال سياسة خارجية تعتمد القوانين الدولية في الحصول على الحق الطبيعي من نسبة المياه .؟ لماذا لم يكن هناك مشاريع واستثمار أموال من عائدات النفط تخصص للمشاريع المائية ؟

وبالرغم من التأخر في المعالجات الا إننا نلمس اليوم حراكا حكوميا في هذا الجانب من خلال تأسيس المجلس الأعلى للمياه الذي سيدعم جهود الحكومة في ابرام اتفاقيات دولية مع الدول المشتركة معها مائياً لمكافحة جفاف المياه الذي يهدد العراق.

علما بان هذا المجلس سيكون برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي وعضوية كل من وزير الموارد المائية ووزير الزراعة وعدد من الخبراء والمختصين في مجال المياه وان المهمة الرئيسة للمجلس الوطني للمياه هو رسم سياسية توزيع المياه بين المحافظات وضمان توفير حصص مياه كافية للاستخدام المنزلية والاروائية .

ونتمنى ان ينجح المجلس بالتعاون مع الجهود الأخرى لوضع الحلول المناسبة لمشكلة خطيرة تمس امن المواطن المائي والغذائي لأجيال القادمة .

الإصلاحات الاقتصادية وضغوطات التضخم

محمد عبد الأمير عبد

المتابع للأحداث الاقتصادية في العالم قبيل الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية يكتشف بأن العالم يتجه نحو ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، وربما ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالدرجة الأولى كان أحد الأسباب الرئيسة في الثورة التونسية التي مهدت لموجة الانتفاضات التي اجتاحت المنطقة العربية فيما بعد ولا زال بعضها مشتعلا .

هذه الحالة ستضع الحكومات العربية الجديدة منها والقديمة أمام تحديات إضافية تفرضها ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية والتي ارتفعت في شهر شباط الماضي بواقع ٣،٩٪ وهو الأعلى منذ عام ١٩٧٥، فيما سجل مؤشر التضخم بقياس أسعار الاستهلاك في شباط الماضي في الولايات المتحدة، أحد أكبر مصدري الإنتاج الزراعي عالمياً ارتفاعاً بواقع ٥ .٠ في المئة، سجل مؤشر أسعار الجملة، ٦ .١ في المئة الأعلى منذ نحو سنتين . ويحدد المؤشر مستويات أسعار الاستهلاك لأشهر ثلاثة لاحقة.

وتتجه أسعار الغذاء ومنتجات الزراعة والألبان والزيوت في أوروبا، إلى مستويات قياسية بحسب توقعات مؤسسة الإحصاء الأوروبية يوروستات . وأوروبا المورد الأهم مع الولايات المتحدة من تلك المنتجات تعاني ارتفاع الأسعار فكيف يمكن أن تكون أسعارها في الدول المستوردة لها ومنها الدول العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة والذي يعاني تدهورا كبيرا في البنى الزراعية والمحاصيل الصناعية؟.

وقد تكون إجراءات رفع مستوى دخل الفرد في بعض الدول العربية جزءا من الحل المؤقت وليس الحل الجذري، خاصة وان الكثير من الدول العربية تعاني شحة الموارد المالية وهي الدول غير المنتجة للنفط ، بينما نجد الدول النفطية هي الأخرى مهددة بانخفاض أسعار النفط أساسا وهذا التهديد تكمن خطورته بأن بعض هذه الدول قد وضعت ستراتيجيات بمبالغ عالية جدا على أمل توفيرها من عائدات النفط .

وبالتالي فربما نجد بعض الدول ستعاني التضخم في هذا الميدان بحكم ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا وتدني أجور العمل محليا ، خاصة أن عددا من هذه الدول بدأ برامج إنفاق كبيرة في المجالات الاجتماعية والصحية والبنى التحتية، تتناول زيادات سخية في الأجور والمنح والقروض الميسرة والصحة والتعليم . ويتوقع على نطاق واسع شمول هذه البرامج دولاً عربية أخرى تحاول جاهدة امتصاص النقمة الشعبية .

ونجد بأن أغلب الدول العربية مستوردة للغذاء بدرجة كبيرة جدا حيث تشكل مبالغ استيراد المواد الغذائية ألأساسية نحو ٢٥ مليار دولار سنويا كحد أدنى ، وبالتالي فإن هذا الرقم مرشحا للزيادة في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا ، وهذا ما سيؤدي لتراجع مستويات المعيشة في الدول العربية خاصة في الدول التي تعاني أصلا مؤشرات فقر كاليمن والسودان ومصر ، رغم إن بعض هذه الدول وحتى الدول النفطية تتجه على التوسع في الإنفاق ذي الطابع المعيشي والاجتماعي، وخصوصا لناحية دعم أسعار الغذاء والمحروقات، بغض النظر عن اعتماداتها المرصودة لهذه ي موازنات ٢٠١١ كالعربية السعودية التي عمدت إلى إصلاحات اقتصادية بقيمة ٩٣ مليار دولار في قطاعات المعيشة والرواتب والصحة والتعليم ، بينما سنجد دولا أخرى في وضع صعب لمواجهة هذه الالتزامات كالبحرين وسلطنة عمان اللتين تلقيتا دعما خليجيا بقيمة عشرين مليار دولار . وهذا بالتالي سيولد عجزا كبيرا في الموازنة على النحو الذي سيعوق عمليات إصلاح المالية العامة وخفض العجز . وبالتالي فإننا نجد بأن يتم إعادة النظر في الخطط الاقتصادية والمالية وموازناتها في اتجاه إيلاء أولوية للمشروعات المولدة فرص عمل في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، لاسيما منها القطاع الزراعي، وتوفير الدعم للمؤسسات الصغير والمتوسطة ويصاحب ذلك تعديل جذري في نماذج التنمية، في ضوء فشل النماذج التي اعتمدت في العقود الثلاثة الماضية، والتي لم تؤد إلى توزيع عادل للثروة، ولا إلى التحلل من الانكشاف الإنتاجي والاستهلاكي على الخارج . علماً أن التعديل المطلوب سيكون مرتبطا بالنتائج السياسية التي سيسفر عنها تسارع الأحداث والتطورات في الدول العربية، وشكل توزان القوى الاجتماعية في تلك الدول في المستقبل القريب.

وبالتأكيد فإن أغلب الدول العربية ومنها العراق قد أهمل الجانب الزراعي ولم يعره الأهمية المطلوبة في السنوات الماضية وهذا ما انعكس سلبا على الواقع المعيشي لشرائح مهمة مع الاعتماد على الاستيراد الخارجي في هذا الجانب الحيوي والمهم جدا .

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

جدلية القطاع الصناعي المختلط

عداد / هاشم ذنون الأطرقجي

يبدو ان جدلية القطاع المختلط أقرب ماتكون الى مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وهي كانت الى وقت قريب حاضرة في القطاع الصناعي العراقي ، إلا انها انحسرت بفعل ظروف عدة وأصبح دورها هامشياً ويكاد يكون في زوال حاله حال القطاع الصناعي .

وحيث ان الحاجة ملحة لقطاعات انتاجية فاعلة من شأنها تحريك عجلة الانتاج في الاقتصاد الوطني فأن الضرورة في الوقت عينه تستدعي قراءة متمعنة جدية للقطاع المختلط بضوء معطيات الواقع الصناعي الحالي .

١-بداية القطاع المختلط :

ان بداية القطاع الصناعي المختلط في العراق تعود الى منتصف الثلاثينات ،عندما تولى المصرف الزراعي تأسيس شركة السمنت العراقية (المحدودة) في إطار ترويجه لفكرة الاستثمار (الحكومي الاهلي) المشترك، في مجالات صناعية متطورة بسبب تردد وعجز القطاع الخاص (الاهلي) عن ولوج مثل هذه الاستثمارات (كثيفة رأس المال في حينها) ،وبعد ظهور المصرف الصناعي (١٩٤٦-١٩٤٧) كمؤسسة مصرفية تستهدف تنمية وتطوير الاستثمار الصناعي.

لقد تضاعف إجمالي رساميل الشركات المختلطة خلال عقد التسعينات ولغاية ٢٠٠٤ نتيجة رسملة الجزء الاكبر من ارباحها ولو ان توسعها الاستثماري وتنوع منتجاتها واضافة موجودات ذات تكنولوجيا متقدمة لايوازي هذه الرساميل ،وانما التضخم النقدي في العراق هو الذي انعكس عليها منتجات ونشاط الشركات.

وفي نيسان ٢٠٠٣ تعرض القطاع الصناعي المختلط لاضرار جسيمة ،فقد خسرت شركاته بعد دخول قوات التحالف بغداد ،وماصاحب ذلك من انفلات أمني واعمال سلب ونهب ما يقدر بحوالي ٦٣ مليار دينار من موجوداته. ولم يتم تعويض الشركات عن هذه الخسائر لحد الان، مما اضاف عبء جديد على اوضاعها بشكل عام. ومرفق جدول(٢) بتقديرات الاضرار حسب ماورد في ميزانياتها والتي اعدت من قبل ديوان الرقابة المالية.

أ.دور الشركات المختلطة المساهمة في المجتمع

ان الشركات المساهمة المختلطة والتي تشكل اكبر الشركات المساهمة حالياً لها دور كبير في مرحلة الخصخصة ومابعدها ،حيث ان معظم دول العالم الصناعية والمتقدمة بشكل خاص تعتبر قانونا ملكية الشركات المساهمة الخاصة مثل ملكية الدولة حيث انها ملك للمجتمع (ملكية جماعية) اي ملكية عامة ،وان هذه الشركات تقوم وتساعد الدولة في بعض مهامها تجاه الامور الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير صناعتها وابحاثها الصناعية وحاجتها الى توظيف خريجي الجامعات والمعاهد وامتصاص البطالة وصولاً الى الرخاء الاقتصادي للبلد وأهم مزايا الشركات المساهمة المختلطة والخاصة مايلي:-

١.إتاحة الفرصة لاكبر عدد من الافراد وخاصة اصحاب الدخل المحدود من استثمار مدخراتهم في عملية التنمية الاقتصادية ،مما يعود بالنفع العام على المجتمع والدولة والفرد.

٢.ضمان حسن استغلال واستثمار المشروع الصناعي بعيداً عن المشروعات الفردية والمصلحة الشخصية.

٣.ضمان ايجاد منافسة عادلة مع مشاريع القطاع الخاص الفردية وحماية المستهلك من مخاطر الاحتكار وتردي النوعية.

٤.ضمان ايجاد نوعية افضل من السلع المنتجة في الشركات المساهمة لوجود مصلحة عامة لعموم المساهمين في مراقبة ومتابعة انشطة هذه الشركات من خلال مجالس الادارة والهيئات العامة والرقابة المالية.

٥.تأمين استمرار العمالة (خاصة خريجي الجامعات والمعاهد) في مشاريع الشركات هذه وبالتالي ديمومة موارد الرزق للعاملين فيها ،اضافة الى استقرار العمالة في هذه الشركات وهو مهم جداً للاستفادة من تراكم الخبرة واثر ذلك على الانتاج نوعاً وكماً.

٦.تنشيط الدورة الانتاجية من خلال عمليات الانتاج الغزير والمنظم وتشغيل اكبر عدد ممكن من الافراد(المتخصصين والعمال) وبالتالي تحسين ظروفهم المالية والمعيشية ومن ثم رفع القدرة الشرائية لشرائح المجتمع هذه وتحقيق الرفاه الاقتصادي لها.

ب.منتجات شركات القطاع المختلط الصناعي

ان منتجات شركات القطاع المختلط الصناعي متنوعة ومتعددة وتشمل حاجات قطاعات كبيرة من المواطنين والصناعيين والزراعيين وقطاعات الدولة المختلفة ولايخلو اي بيت عراقي من منتجات شركات القطاع المختلط.

وخلال الاربع عقود الماضية اثبتت مكانها لدى هذه القطاعات وجودتها العالية منافسة بذلك افضل المنتجات العالمية وتشمل هذه المنتجات:

١.السلع المعمرة تلك سلع يحتاج اليها الجمهور والمؤسسات الحكومية مثل الثلاجات، المجمدات، الطباخات، المدافىء، التلفزيونات، الهواتف والراديوات، الحاسبات، السخانات الشمسية، المبردات.

٢.السلع التي يحتاج اليها الجمهور والمصالح والمهن الاخرى ومؤسسات الدولة الاعتيادية مثل الاغطية الزراعية –اسلاك اللحام –الاصباغ المختلفة واصباغ تخطيط الشوارع والصناعية – دواشك اسفنجية – الواح بلاستيكية، المواد الانشائية – بلوك – كاشي – ابواب – انابيب حديد – اثاث مكتبي ومنزلي.

٣.المنتجات التي تحتاج اليها الدول ومؤسسات القطاع الخاص: البدالات الصغيرة –البدالات الرقمية الكبيرة والرفية –وحدات القدرة الكهربائية –انظمة اتصالات مختلفة –مخازن مبردة –منظومات الطاقة المتجددة –برامجيات الحاسبات وانظمتها.

ان هذه المنتجات المتعددة والتي تخدم قطاعات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والافراد والتي تنتجها شركات القطاع المختلط يعمل في انتاجها عدد كبير من العمال والمهندسين والاخصائيين وتتبعهم عوائلهم بالعيش من هذه المنتجات بالاضافة الى الخبرة المتولدة لدى هذه الكوادر في الصنع والانتاج وادامة هذه المنتوجات وخدمات ما بعد البيع ،وهذه الخبرات والتكنولوجيا المتوطنة لديهم لايمكن تعويضها بمجرد استيراد سلع مماثلة او بديلة تجارياً حيث تفقد هذه السلع جذورها التكنولوجيا وخبرات الكادر داخل العراق وتبقيها خارج العراق وتحويل هذه اليد العاملة الى البطالة.

اضرار الانفلات الامني وتأثيرها

ان شركات القطاع الصناعي المختلط عموماً تعرضت لاضرار جسيمة نتيجة اعمال اعمال السلب والنهب (عند دخول قوات التحالف بغداد في نيسان ٢٠٠٣) ، وان بعض الشركات وصلت الاضرار الى اكثر من رأسمالها وهذا يعني تصفيتها ، غير أنها أعادت بناء خطوط انتاجها وبدأت الانتاج وان هذه الشركات يجب دعمها بشكل خاص لغرض مساعدتها في الاستمرار بالعمل واعادة اعمار خطوط انتاجها وموجوداتها .

أن هذا الانفلات أدى الى فوضى في العمل من ناحية الانضباط وعدم

الالتزام بالقوانين والتعليمات والمطالبة بالمكافآت المالية دون النظر الى وضع الشركات والظروف التي تمر بها ،مما أدى الى انخفاض انتاجها وصعوبة تخطيط مسارها ولتصحيح هذه الامور يجب اعادة النظر في القوانين والتعليمات الخاصة(قانون العمل،قانون الشركات ، قانون التنمية الصناعية ، قانون التقاعد المدني ، قانون الضمان الاجتماعي) بعمل هذه الشركات والتي تشترك فيها وزارات الصناعة والمعادن وزارة العمل وزارة المالية ووزارة التجارة .

ولكي تستعيد الشركات قدراتها (تأهيل مكائنها ومعداتها وشراء مكائن ومعدات حديثة ومتطورة واصلاح ماتعرضت له بنيتها الاساسية) لابد من مساندتها.

أعتبار الشركات المتضررة بحجم ضرر أكثر من رأسمالها واعادة نشاطها وانتاجها ذات تأسيس حديث وشمولها بالاعفاءات الضريبة التي ينص عليها قانون التنمية .

تمويل الشركات المتضررة وفق قروض ميسرة ، تطفى بفترة (٣-٥) سنوات حسب الاضرار التي أصابت الشركات وذلك لتأهيل مكائنها ومعداتها وتحديث القديم منها واصلاح البنية الاساسية ، ولغرض التشغيل والوصول الى الطاقات الانتاجية المطلوبة ويكون بفوائد (٢-٣٪) ونقترح مفاتحة مجلس الوزراء بذلك.

انفتاح السوق

أن انفتاح السوق الفجائي على السلع المستوردة (وأحياناً المهربة) وكذلك زيادة المعروض من السلع المصنعة محلياً وغير المستوفية للمواصفات النوعية المطلوبة ، نتيجة تراجع أو غياب دور الاجهزة الرقابية (النوعية والصحية والتجارية) قد الغى تماماً مبدأ حماية الانتاج الصناعي الوطني . أن دعم القطاع الصناعي بشكل عام والقطاع المختلط بشكل خاص يتطلب حماية منتجاته من المنافسة غير المتزنة الشديدة من قبل السلع المستوردة الرخيصة وذات النوعيات الرديئة (غير المستوفية للمتطلبات النوعية المقرة من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية) والتي لاتتحمل سوى رسوم كمركية ضئيلة ..لذلك نرى اخضاع السلع المستوردة المنافسة للانتاج الوطني الى رسوم كمركية مناسبة وتحديد كمية استيراد السلع حفاظاً على عدم الوصول الى الاغراق الكلي للسوق والوصول الى درجة الاشباع، مما يعني ركود الطلب المحلي الذي سيؤدي الى انهيار الشركات . وماحدث من أختناق مروري في المدن العراقية نتيجة الاستيراد المفتوح للسيارات ،مما أضطر الدولة الى تحديده لاحقاً ، هو خير دليل على الاختناق الذي سليحق بالشركات الانتاجية الوطنية .

مشكلة احتساب الخدمة التقاعدية للموظفين

يشكو العاملون في القطاع المختلط من أحتساب الخدمة التقاعدية (على وفق الضمان الاجتماعي بعد الغاء حقوقهم التقاعدية وفق قانون التقاعد المدني التقاعد العامة..)، مما يستوجب دراسة الموضوع واعداد جدول رواتب استرشادية للموظفين اسوة بجدول أجور الدولة ويمكن قيام وزارتي الصناعة والمالية بهذه الدراسة ،وخاصة أن قانون التقاعد المدني في فقرته (٣٠) ينص على انشاء صندوق تقاعد للشركات الحكومية الممولة ذاتياً ويمكن ادراج الشركات المساهمة المختلطة معها في هذا المجال لضمان استمرار اقبال خريجي الجامعات والمعاهد من التقدم والاستمرار في هذه الشركات، وكذلك وضع جدول للعمال والتنسيق حول ذلك بين وزارتي الصناعة والمعادن والعمل والضمان الاجتماعي ويترك وضع أنظمة حوافز من قبل الشركات نفسها . أن ذلك سيؤدي الى أنضباط العاملين والالتزام الاكثر بضوابط العمل ووضع حد لفوضى الاجور الحالية واستقطاب خريجي الجامعات والمعاهد وفتح فرص العمل أمامهم وتخفيف العبء عن الدوائر الحكومية.

إعادة تقويم الموجودات الثابتة

في ظل التضخم السائد (منذ الثمانينات) يلاحظ أن الموجودات الثابتة (الارض ، الابنية ،المكائن) التابعة لشركات القطاع المختلط لازالت مقيمة بأقل من قيمتها الفعلية الحاضرة (وعلى وفق المبدأ المحاسبي حيث تسجل قيمة الموجودات بأسعارها التأريخية). وبفارق كبير الذي لايعكس الوضع المالي الصحيح للشركات لذلك يجب اعادة تقييم الموجودات الثابتة حالياً.

ويدرج فرق القيمة الحالية بحساب أحتياطي الموجودات الثابتة لتعطي صورة واضحة عن حقيقة الشركة ومكانتها المالية وتجعلها في وضع مشجع للاستثمارات المستقبلية واستقطاب الشركات الستراتيجية مع الشركات العالمية.

الشريك الستراتيجي

ان التوجه العام نحو الخصخصة وخلق اقتصاد السوق وبما أن الدولة تساهم في شركات القطاع الصناعي المختلط بنسب كبيرة فأن توجه الدولة لبيع مساهمة هذه الشركات الى شركات مساهمة خاصة مستقبلاً، ولان هذه الخصخصة مؤثرة وبناءة من الافضل بيع هذه الاسهم الى شريك ستراتيجي بأمكانه تطوير واقع هذه الشركات باتجاه التحديث والتطوير التكنولوجي وبما يخدم النهوض بأمكانيتها ويتم اختيار هذا الشريك بموافقة وزارتي الصناعة والمالية والشركة أي الجهة المشرفة والمالكة والمعنية والعاملة وليس بيع هذه المساهمة بشكل عشوائي من خلال طرحها في سوق الاوراق المالية حيث ستكون هدفاً للمضاربة وليس لتطوير هذه الشركات .

المقترحات :

لغرض استمرار الشركات المساهمة المختلطة الصناعية والتي تشكل أكثر من نصف الشركات المساهمة الصناعية في سوق العراق للاوراق المالية واذا توقفت عن العمل ستحدث رجة قوية في السوق سؤثر على مستقبل السوق ومجال الاستثمار في العراق بالاضافة الى توقف موارد أكثر من ٦٠٠٠ منتسب في هذه الشركات والتي تعني توقف دخول اكثر من ٦٠٠٠ عائلة عراقية.

يمكن تلخيص حاجة هذه الشركات الى جانبين :-

أ- الجانب المالي :-

١-توفير الدعم المالي على شكل قروض بفائدة ميسرة(٣-٢٪) الى هذه الشركات (مامجموعة ٣٠ مليون دولار) خاصة التي تضررت وكانت الاضرار اكثر من رأسمالها وتطفى هذه القروض من ٣-٥ سنوات نسبة الضرر الذي لحق بها. لضمان استمرارها ونموها لتكون مراكز اقتصادية صناعية وخلق فرص عمل متنامية . مفاتحة مجلس الوزراء لتوفير هذا الدعم أسوة بالقطاع العام والخاص الذي وفرت له قروض ميسرة ولم تشكل القطاع المختلط الصناعي بمثل هذه القروض الميسرة.

٢- عند تنفيذ اعادة الاعمار والتحديث لوسائل الانتاج وتشغيل خطوط الانتاج واعتبار هذه الشركات مؤسسة حديثاً لغرض الاستفادة من قانون التنمية في مجال الدعم والاعفاءات للمشاريع الجديدة وقيام المديرية العامة للتنمية الصناعية بهذا الاجراء.

٣-الشركات المختلطة تشكل خطوة نحو الخصخصة والخروج الى السوق العالمية خاصة اذا ما شاركت مع شريك ستراتيجي عالمي تشترك معه في تكنولوجيا حديثة وأسس وابحاث صناعية متجددة.

ب-جانب التعليمات والتشريعات :-

١-الاسراع في اعادة النظر بالقوانين والتعليمات (قانون العمل ،قانون الشركات ،قانون التنمية الصناعية ،قانون التقاعد والضمان).

٢-الغاء تعليق قانون الكمارك وتفعيله حيث ان القانون يميز التعرفة التعرفة الكمركية للمواد الاولية والقطع والاجزاء الاولية والاجهزة والمعدات الكاملة الصنع وان هذا القانون ماخوذ من تعرفة بروكسل التي تستخدمها معظم دول العالم.

٣-قانون التقاعد المدني الجديد وضرورة اصدار التعليمات لموظفي القطاع المختلط الذي لم يتطرق لها القانون وتم ايضاً ايقاف الحقوق التقاعدية لموظفي هذا القطاع ونص على انشاء صندوق تقاعد للشركات الممولة ذاتيا ونرى ضرورة ادراج الشركات الصناعية المختلطة معها لغرض الحفاظ على حقوقهم المنصوص عليها في القانون السابق. وان هذه الميزة ستجذب خريجي الجامعات والمعاهد للقدوم الى هذه الشركات وبعكسه سيتم العزوف عنها وتبقى الدولة المنفذ الوحيد لتوظيف هؤلاء الخريجين.

٤-خلق منافسة متوازنة في السلع المستوردة بضبط النوعية وبقيام اجهزة الرقابة والصحية والتجارية بفحص السلع المستوردة وتحديد كمياتها تجنباً لاغراق السوق وصولاً للاشباع الذي يؤدي الى الركود.

٥-قيام الوزارات بتشجيع دوائرها على استخدام المنتجات الوطنية ذات المواصفات الجيدة والمطابقة لحاجياتها وعدم تحديد منشأ اجنبي فقط للسلع في مناقصاتها واحتياجاتها، مما يحرم المنتجات العراقية من التقديم لتجهيز هذه الاحتياجات ويجب ذكر المنشأ الوطني العراقي مع اي منشأ اجنبي اينما يذكر.

ان هذه الاجراءات ستنشط من عمل الشركات المختلط وترفع من طاقاتها الانتاجية، مما يفسح المجال للتوسع وخلق فرص عمل جديدة وتقوية اقتصاد الشركات ومن ثم الاقتصاد الوطني كذلك تشجيع الاستثمار وتوجيه مدخرات الافراد باتجاه الاستثمار في هذه الشركات، مما يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي وارتفاع التداول في سوق العراق للاوراق المالية وتوسيع حركتها.

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

بين مطرقة الغلاء وسندان الاستيراد

اسعار الفواكه والخضراوات بين الاستقرار والارتفاع !

تحقيق/ قتيبة حامد

تشهد اسعار الفواكه والخضراوات تبايناً في مستوياتها ، تارة مستقرة ، وأخرى مرتفعة لاسباب شتى .

(المدى الاقتصادي) تبحث في هذه الاسباب عبر التحقيق التالي :

معاناة الفلاحين :

الفلاح زياد طارق في منطقة الراشدية في بغداد قال:هنالك اسباب عدة منها كثرة الاستيراد وفتح الحدود وعدم الرقابة على استيراد الفواكه والخضراوات و بدون كميات محددة فهذا يضعف من الانتاج المحلي لان الاستيراد سيكون في السوق بسعر اقل من الانتاج المحلي، فالفلاح عندما يزرع ويطرح انتاجه بقيمة كبيرة ليعوض تكاليف الزراعة الباهضة سيضطر الى رفع السعر.

فيما قال الفلاح حمود العلي : ان الحكومة لاتقدم للفلاح الدعم الكافي الذي يغطي تكاليف انتاجه فلا تمده بالاسمدة الكافية وحتى الاسمدة الموجودة رديئة كما لا تزوده بالالات الزراعية، فضلاً عن شحة المياه ايضا تدخل كسبب رئيسي في تراجع الانتاج المحلي ، فبدأ التصحر يظهر في العديد من الاراضي الزراعية بسبب قلة المياه وكثرة الامراض التي تصيب المحاصيل الزراعية فهي تحتوي على الكثير من الامراض وخاصة في الفترة الاخيرة بسبب ظروف البلد غير المستقرة وكثرة الحروب التي مر بها البلد.

واضاف العلي : ان من بين هذه الامراض "الدوباس" الذي يصيب النخيل ويضعف من انتاجها ويقلل جودة تمورها وامراض اخرى تصيب الحمضيات مثل "العنكبوت" و "القطني" والفطريات وامراض اخرى، فالفلاح لايستطيع معالجة ارضه مهما اكتسب من خبرة فيجب ان يكون هنالك مختصون في المعالجة فبسبب الحروب في العراق بدأت تظهر امراض جديدة في المحاصيل الزراعية لم تكن موجودة مسبقا ولا توجد اي مكافحة لهذه الامراض فسابقا كان هنالك طائرات تكافح المحاصيل الزراعية والان اصبح الفلاح يكافح على حسابه الخاص.

من جانبه قال الفلاح عباس طلال: ان لارتفاع السعر الفواكه اسباب عديدة منها ارتفاع اسعار النقل والانقطاع المستمر في التيار الكهربائي فكل هذه الاسباب تضطر الفلاح الى رفع سعر منتجه لكي يعوض هذه العوامل التي تقف بوجه زراعته وعوامل اخرى ترفع من اسعار المنتج المحلي كالسوق مثلا عندما يطرح الفلاح منتجه بسعر مرتفع فالسوق ايضا سيرفع السعر فالمفروض على الدولة تحديد اسعار ثابتة في السوق وتضع رقابة دائمة على الاسعار لتلافي هكذا ارتفاع وكل هذه الاسباب والعوامل ستضر بالمواطن العراقي بصورة مباشرة لانه مضطر الى شراء هذه المحاصيل فهذا يخل بميزانيته وخاصة اصحاب الدخول المحدودة.

وزارة الزراعة :

مصدر في وزارة الزراعة قال : الموضوع يعود الى عمليتي العرض والطلب فهو الذي يتحكم بزيادة الاسعار وانخفاضها،نحن في وزارة الزراعة اتخذنا عدة اجراءات بخصوص محاصيل الخضراوات في مواسم الذروة ، فنقلل من دخول المحاصيل الى العراق لكي يستفيد الفلاح ويحصل على قيمة الحاصل او المنتج الزراعي لانه يصرف مالا ووقتا وجهدا في عملية انتاج المحاصيل الزراعية لذلك نضع تقنين لمنع استيراد بعض محاصيل الخضراوات.

واضاف المصدر : بخصوص الفواكه فلا يوجد اي تقنين اومنع للاستيراد فقط يتحكم به عمليتي العرض والطلب وفي الاونة الاخيرة بدء الانتاج الزراعي في العراق يشهد نهظة بعد تخصيص مبالغ كبيرة جدا من قبل تالحكومة العراقية فبدا الفلاح العراقي يعود الى الارض ويتمسك بها فعاد من جديد ليعمل في الزراعة وخاصة في محاصيل

الحبوب ومحاصيل الخضراوات والفواكه وبداءت العافية تدب شيئا فشيئا في القطاع الزراعي

وتابع المصدر: ان الظروف التي مر بها العراق في السنوات الاخيرة اثرت بشكل كبير في تراجع المنتج المحلي، فالعامل الامني كان عاملا حاسما في عدم فعالية القطاع الزراعي بالمستوى المطلوب لان الامن الزراعي والامن الغذائي لا بد من ان يتحقق له امن في عموم المحافظات ففي فترات لم يستطع الفلاح فيها نقل الحاصل من محافظة الى اخرى وفترات كثيرة الفلاح فيها هجر الارض وترك الحقل لكن الان بعد تحسن الوضع الامني والحمدالله بدء الفلاح يعود الى الارض من جديد وبدء ينتج المحاصيل الزراعية،حتى ان بعض المحافظات تطالب بعدم الاستيراد وهذا يعني ان هنالك وفرة في الانتاج المحلي في بعض المحافظات،فمثلا خلال العام الماضي طالبت محافظة كربلاء بعدم الاستيراد فالفلاح في محافظة كربلاء لايرغب باستيراد بعض محاصيل الخضراوات من الدول الاخرى،ففي الاسبوع الماضي شهدت محافظة البصرة تظاهرات من العديد من الاخوة الفلاحين والمزارعين المختصين في محصول الطماطة يطالبون بمنع استيراد محصول الطماطة لكي يؤمن لهم ذلك جانب من ما ينفقون لكي يضمنوا ان يباع انتاجهم باسعار جيدة.

وبين ان الدعم الحكومي في الاونة الاخيرة موجود فهنالك مبالغ تجاوزت ال٦٥٠مليار دينار عراقي وزعت على الفلاحين كقروض على اكثر من ٤٥الف فلاح في عموم المحافظات وهذه القروض تشمل مجالات عديدة منها الثروة الحيوانية والمشاريع الكبرى لمحاصيل الخضراوات للبساتين ولمشاريع الري الحديثة ولانشاء بساتين النخيل لتنمية القطاع الزراعي بشكل عام.

وبخصوص الرقابة قال المصدر توجد هنالك فرق ميدانية منتشرة في علاوي الجملة ترفع تقريرا يوميا الى مقر وزارة الزراعة وتحلل الارقام وعلى اساس ذلك تتخذ وزارة الزراعة قراراتها للسماح باستيراد او منع او تحديد الاستيراد لكميات محددة من محاصيل الفواكه والخضراوات والاسعار في السوق مفتوحة لكن عندما تلاحظ وزارة الزراعة ارتفاعا ملحوظا باسعار المنتج المحلي تقرر الوزارة فتح باب الاستيراد.

والمشاريع الكبرى لمحاصيل الخضراوات للبساتين ولمشاريع الري الحديثة وبساتين النخيل لتنمية القطاع الزراعي بشكل عام.

وقال ايضا توجد هنالك فروق ميدانية تنتشر في "علاوي الجملة" لمحاصيل الخضراوات والفواكه وترفع تقريرا يوميا الى مقر وزارة الزراعة وعلى اساس ذلك تتخذ وزارة الزراعة قراراتها للسماح بأستيراد او منع او تحديد الاستيراد لكميات محددة من محاصيل الفواكه والخضراوات والاسعار في السوق مفتوحة ولكن عندما تلاحظ وزراة الزراعة ارتفاعا ملحوضا بأسعار المنتج الزراعي المحلي فتقرر الوزارة فتح باب الاستيراد.

بائعي الجملة:

احد الباعة في علوة جميلة سلام عباس قال : ان من اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع اسعار الفواكه والخضراوات في العراق هو ضعف الانتاج المحلي والذي ادى الى التوجه الى استيراد الفواكه والخضراوات من دول اخرى فأصبحت المنتجات الزراعية المستوردة اكثر من المنتجات الزراعية المنتجة محليا والموارد المستوردة يفرض عليها ضرائب ورسوم كمركية وكذلك تكون عملية نقلها باهضة الثمن فيعتبر هذا سببا اضافيا يضاف الى كثير من الاسباب التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار .

واضاف عباس : ان اصحاب مكاتب التوزيع يضعون الاسعار التي تناسبهم او التي يرغبون بها فأحيانا يرفعون السعر الى الضعف فلا توجد رقابة قوية من وزارة الزراعة ولا الصحة ولا المالية فليس هنالك حد للاسعار ولا يوجد تنظيم للاسواق فهنالك عشوائية في حركة السوق.

ونوه عباس : الى ان الزراعة في العراق اصبحت شبه منتهية فمثلا محافظة ديالى التي تشتهر بالبرتقال تراجع انتاجها مقارنة بالسابق، كما ان الفلاح يشكو قلة دعم الحكومة وعدم الاهتمام بهذه الشريحة الكبيرة التي تعتمد في عيشها على الدخل الزراعي وهنالك اسباب اخرى كثيرة من ايجارات المحلات المرتفع جدا وضعف القوى الشرائية لغالبية المواطنين فأتجه البائع الى رفع اسعار المنتجات الزراعية فكل شخص يضع السعر الذي يناسبه من دون ان توجد هنالك رقابة تحدد هذه الاسعار.

بائع اخر يدعى محمود كاظم قال: ان الاستيراد ساهم وبشكل كبير في انقاذ السوق والمواطن من ارتفاع كبير جدا قد يكون غير مسبوق في اسعار الفواكه والخضراوات في العراق وذلك لتراجع الانتاج المحلي خلال الاعوام الماضية فالزراعة في العراق اصبحت شبه منتهية بسبب الاهمال الحكومي وشحة المياه المستخدمة في الزراعة فأغلب الفلاحين عزفوا عن اراضيهم وتركوا العمل في هذا المجال وبدءوا يبحثون عن مصدر رزق جديد لان وارد الزراعة لا يسد متطالباتهم المعيشية.

بائعي المفرد:

احد البقالين في منطقة الشعب في بغداد حازم قاسم قال: ان من اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية هو ضعف الانتاج المحلي بسبب اوضاع البلد الغير مستقرة في الاونة الاخيرة وضعف الدعم الحكومي للفلاحين في عموم محافظات العراق فالفلاح يتحمل عبء كبير في زراعة المحاصيل ومكافحتها ونقلها الى السوق فكل هذه تكاليف يتحملها الفلاح ويدفعها من حسابه الخاص وعوامل اخرى تدخل ضمن الاسباب منها شحة المياه التي ادت الى جفاف معظم الاراضي وبدأت تصبح شبه صحراوية والانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية والامراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وخاصة في فصل الصيف حبث تموت معظم المحاصيل اويضعف انتاجها ويقل جودتها وكل هذه الظروف ادت الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية لقلة المنتج المحلي مقارنة بالمستورد .

واضاف قاسم: ان ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية اثر بشكل كبير على المواطن العراقي وخاصة اصحاب الدخول المحدودة لعدم قدرة اغلبهم على شراء هذه المحاصيل فاصبحت الحاجة ملحة الى الاستيراد لان اسعار المحصول المستورد اقل من المحصول المحلي فاصبحت الحاجة الى الدعم الحكومي مطلوبة وبشكل كبير من اجا انقاذ الواقع الزراعي من تدهور اكبر من ماهو عليه الان فالتراجع في القطاع الزراعي اصبح مشكلة كبيرة لاعتماد شريحة كبيرة من السكان على الزراعة في تأمين معيشتهم

اما بالنسبة للرقابة الحكومية المتمثلة بوزارة الزراعة فهنالك عشوائية في حركة السوق المحلية فلا يوجد تحديد للاسعارولاتوجد رقابة صارمة على حركة السوق.

المستهلك :

المستهلك سرمد محمد قال:ان ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية اثر وبشكل كبير على دخل المواطن الحقيقي وخاصة اصحاب الدخول المحدودة الذي لا يستطيع اغلبهم شراء معظم المحاصيل الزراعية ولولا الاستيراد لظهرت ازمة كبيرة في اسعار المنتج المحلي وكل هذا يرجع الى الظروف الامنية الغير جيدة للبلد وخاصة في السبع سنين السابقة فاصبحت عملية الانتاج صعبة لقلة توفر مستلزمات الانتاج من سماد كيمياوي وماء وارتفاع اسعار النقل وقلة الدعم الموجه للزراعة فكل هذه الضروف اجتمعت وادت الى هكذا ارتفاع .

مستهلك اخر يدعى سامي فاضل قال:ان سبب ارتفاع الفواكه والخضراوات في العراق هو ضعف الانتاج المحلي خاصة في السنوات الاخيرة بسبب ظروف البلد الغير مستقرة وبسبب الاهمال الحكومي لهكذا قطاع حيوي ومهم فالزراعة في العراق اصبلحت شبه منتهية فقلة الدعم للفلاح يدفعه الى رفع اسعار المحاصيل لكي يغطي تكاليف انتاجه فيجب على الحكومة توفير مستلزمات الانتاج للفلاح كالاسمدة والبذور وتوفير الوقود وتوزيع قروض للفلاح تساعده في انعاش ارضه فكل هذا سوف يجعل من المنتج المحلي منافس حقيقي المنتج المستورد ولهذا الارتفاع اثر كبير على دخل المواطن العراقي فهذا يقلل من دخله ويضيف عليه عبء قد لا يستطيع تحمله.

خبراء اقتصاديون :

الخبير الاقتصادي د.علي الفكيكي قال : من اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع الاسعار المحاصيل الزراعية في العراق هو ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج كارتفاع اسعار الاسمدة الكيمياوية كاليوريا والمركب وارتفاع اسعار الحراثة والكراب التي ارتفعت بمعدل ١٠ اضعاف على ماكانت عليه في السابق حيث كانت عملية الحراثة والكراب تكلف ٧ الاف دينار عراقي اما الان فوصلت الى ٧٠ الف دينار.

واضاف الفكيكي: توجد عوامل اخرى كارتفاع اجور النقل وارتفاع كلفة الوقود وخاصة مادة الكازولين المستخدم في تشغيل المضخات وشحة المياه وكثرة الامراض التي تصيب المحاصيل وتضعف من عملية انتاجها وقلة الدعم الحكومي للفلاح الذي يتحمل عبء كبير في عملية الانتاج فكل العوامل تقف ضده وايضا لاتوجد سياسة زراعية منظمة من قبل الدولة ولا من قبل الفلاح فالفلاح يفتقد الى الكثير من الثقافة الزراعية فالمعرفة امر مهم وضروري من اجل انجاح عملية الانتاج فهنالك دول مساحتها الزراعية اقل من مساحة العراق لكنها تنتج وتصدر المحاصيل الزراعية من خضراوات وفواكه وهذا دليل قاطع على ان السياسة الزراعية لدى هذه الدول منظمة

وتابع الفكيكي: للنهوض بالواقع الزراعي يجب على الحكومة العراقية توسيع رقعة المساحة الزراعية ويجب ان لا تفرض رسوم كمركية عالية على الالات والمضخات المستوردة لكي تصبح في متناول ايدي الفلاحين

وتخفيض تكاليف الانتاج من اسمدة كيمياوية ووقود واجور نقل وتخفيض كلف البذور والاغطية الزراعية

اما بالنسبة الى الاستيراد فيعتبر حاليا انقاذا حقيقيا للمواطن من ارتفاع قد يكون غير مسبوق لان المنتج المستورد حاليا ارخص واجود من المنتج المحلي وللاسف الحكومة العراقية تفرض رسوما كمركية على الاستيراد ، لان لولا الاستيراد لوقعنا بمشكلة اكبر من مانحن فيها الان فيجب التقليل من الرسوم الكمركية المفروضة على الاستيراد.

ولفت الفكيكي: ان اخر الاحصائيات التي قام بها الجهاز المركزي للاحصاء تقول بان ثلث الشعب العراقي يعيش تحت مستوى خط الفقر فلو منعنا الاستيراد اوفرضنا عليه رسوم كمركية فسوف نضيف اعباء اضافية على عاتق المواطن قد لا يتحملها فاذا اكتفينا بالمنع او الفرض فسنكون كمن يضع الحصان خلف العربة وليس امامها او كمن يعالج السرطان بحبة اسبرين فنتيجة كل ما ذكرناه من اسباب بدء الفلاح يهجر ارضه ويبحث عن فرص عمل بديلة لان الذي يحصل عليه من الزراعة لا يغطي تكاليف معيشته وكل هذا يضعف من القوى الشرائية لدى المواطن ويقلل من الدخل الحقيقي له.

الخبير الاقتصادي عبد الحميد الحلي قال: الاسباب التي ادت الى ارتفاع اسعار الفواكه والخضراوات في العراق هي انخفاض الانتاج المحلي وارتفاع كلف الانتاج فلايوجد هنالك دعم كاف للفلاح يساعده في النهوض بزراعته فالفلاح هو الذي يتحمل الجزء الاكبر من تكاليف انتاجه فعلى الحكومة وضع قانون يحمي المنتج المحلي ويرتقي به الى الامام وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج للفلاح من سماد وبذور والات زراعية وغيرها من عوامل تساهم.

واضاف الحلي: ارتفاع نسب الانتاج وبجودة عالية وهنالك اسباب اخرى تضعف من الانتاج المحلي وتقلل من جودته كالامراض التي تصيب المحاصيل الزراعية والجفاف الذي اصاب معظم الاراضي الزراعية بسبب شحة المياه ومشكلة الملوحة التي بدات تضهر وبشكل كبير وواضح على الاراضي الزراعية فبدأت الرقعة الزراعية تتقلص وتهجر من قبل الفلاح لانها لا توفر له متطلبات معيشته ولاتسد حاجته فبدا الفلاح بالتوجه الى مصادر رزق بديلة فكل هذه العوامل مجتمعة اضعفت من الانتاج المحلي وقللت من جودته.

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

الاقتصاد الوطني يعيش حالة سياسية

خبير لـ «المدى الاقتصادي» :

أزمة قانونية أمام المستثمر

حوار/ ليث محمد رضا

جملة من التحديات تواجه الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية المنشودة ، ما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي بالكثير من التفاصيل التي تشكل بمجموعها الصورة المتكاملة للاقتصاد الوطني في ظل المرحلة الراهنة، و (المدى الاقتصادي) حاورت رئيس منتدى بغداد الاقتصادي الدكتور عباس أبو التمن عن جوانب مهمة في الاقتصاد الوطني جرياً على ما درجت عليه في حواراتها.

كيف تنظرون لبيع وإيجار عقارات وأموال الدولة لأغراض الاستثمار سيما في إطار اصدار مجلس الوزراء للنظام بهذا الخصوص؟

– البلد يعاني تخبطا في التشريعات يؤثر على الاقتصاد الوطني لاسيما في موضوع الاستثمار بما فيه الاستثمار الوطني لان رأس المال الوطني كله خارج العراق ، وبالتالي أصبح ما نتحدث عنه ونستهدفه في أي خطوة او سياسة استثمارية هو الاستثمار الخارجي بشقيه الاجنبي والوطني، اضافة الى وجود اطار تشريعي لا يحتاج لاكثر من التفعيل، ويجب التفكير ان اول ما يتبادر الى ذهن المستثمر هو العائد وضمان هذا العائد والمحفزات ، وهذه تعد بديهيات في الاستثمار، فالمستثمر يفضل المشروع الذي يحقق عائدا اكبر ونحن لانعمل وفق مبدأ اقتصادي يمكننا من جذب المستثمرين لان أي جهة تريد ان تستثمر سواء كانت شخص ام شركة تكون امامها الف محطة و الف معاملة، فواجب الجميع العمل على ازالة التعقيدات امام المستثمر فلا يستقيم ان يقضي المستثمر اكثر من سنة ليكمل المعاملة ويبدأ بمشروعه، اضافة الى ان ازدياد سلسلة الاجراءات يرتب زيادة احتمالات الفساد المالي والاداري، واذا ما قارنا الاستثمار في العراق مع دول اخرى اكثر استقراراً نلاحظ ان المستثمر يتجه لتلك الدول حتى وان كان الربح اقل لان المستثمر يبحث عن الاطمئنان، ففي دبي تنجز اجراءات الاستثمار بالساعات، القوانين التي تتعلق بأي من النشاطات ينبغي ان تكون لتنظيمه لكن العقلية التشريعية لدينا تفكر بشكل عنكبوتي فكل القوانين الموجودة لدينا تحمل تأويلات بينما المستثمر يبحث عن ضوابط واضحة.

كيف تنظر للبيئة التشريعية كإطار للعملية الاستثمارية في البلاد؟

– بصدد البيئة التشريعية لسنا بحاجة الى تشريعات جديدة بقدر ما نحن بحاجة الى ترشيد التشريعات الموجودة وتنقيتها وفك التعارض والاشتباك بينها، فالمجال المالي يتعارض مع البلديات او تشريعات الزراعة مع قانون الاستثمار،

اضافة الى التعارض في القطاع الواحد، والمستثمر يبحث عن تحديد واجباته بشكل واضح لكي لا يخضع الى فلسفة او اجتهاد هذا الموظف او ذاك.

ماذا تعلقون على جولات التراخيص النفطية؟

-اذا ماتحققت الارقام التي اعلن عنها فستكون ان حسن استغلالها سبباً لتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي نريده وايقاف الحلقة المفرغة من التدهور في الاقتصاد الوطني لان العراق منذ انطلاق الحرب العراقية الايرانية شهد توقف ما يعرف بتكوين رأس المال الاستثماري، ولابد لنا هنا من الاشارة الى الخبير الاقتصاد الدكتور اسماعيل حمادي الذي كانت لديه معادلات وحسابات قال من خلالها ان الاقتصاد الوطني لكي يستعيد عافيته يحتاج الى خمس مليارات دولار سنوياً مع ان قيمة الخمس مليارات ليست كالسابق ، اضافة الى ان البنية التحتية للقطاع النفطي ذاته تحتاج الى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار لكي يجاري اقرانه في المنطقة.
الاقتصاد ينبغي ان يدار من قبل اقتصاديين،اضافة الى ان كبار المسؤولين في الدولة ينبغي ان يكون لديهم ثمة رؤية اقتصادية .
وفي العراق يوجد عدد هائل من الذين هم تحت مستوى خط الفقر واناس اوصلتهم الظروف الاقتصادية والمعيشية الى ان يأكلون من القمامة، مما يطرح سؤالاً عن مدى منطقية هذا الواقع البائس في بلد تبلغ وارداته النفطية في وقت ينعم به البعض بالمليارات، فينبغي ان يراعى المنطق الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ولننظر الى اوروبا او حتى بعض بلدان افريقية حيث نلاحظ ان كل المواطنين مرفهون وقد نجد من هو اكثر رفاهاً من الاخر مع تكافؤ الفرص.

كيف تنظرون الى القطاع الزراعي ؟

- بعد ان كنا نصدر جبال من الحبوب وباقي المنتجات اصبحنا نستورد حتى ابسط المنتجات الزراعية ومع هذا توجد جهود من وزارة الزراعة والمبادرة الزراعية لكن النتائج لم تظهر حتى الان.

مامدى فاعلية القطاع المصرفي ؟

- يعد القطاع المصرفي عالمياً كقطاع قائد للعملية الاقتصادية والقطاع المصرفي في العراق اذا لم يأخذ باسباب واساليب وادوات الادارة المصرفية الحديثة لن ينهض، والقطاع المصرفي يتميز عن سائر القطاعات بكونه قطاعا افتراضيا ورغم اهمية البيئة الامنية الان الا إن البعض يبالغ في تأثيرها على تنمية هذا القطاع كما في شركات الطيران التي تتحجج بالوضع الامني وكأن الطائرات ستسير في الشوارع وهذا الامر ايضاً ينطبق على المصارف التي ينبغي ان تنطلق في تنمية عملها وطرق ادارتها وفق عقلية الانفتاح وعقلية المستقبل والان العولمة جعلتنا نشهد احتدام في المنافسة ،مما يدعو الى تقليل التكاليف لجذب المستهلك.

لا تزال جدلية استقلال البنك المركزي او تبعيته تشغل الأوساط الاقتصادية.. ماتعليقكم ؟

. فوجئت بهكذا توجه ، ومن المتسائلين عن التوقيت، ومنذعام ٢٠٠٣ قننت استقلالية البنك المركزي بامر الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر على وفق رؤية مستقبلية للتصور عن اقتصاد العراق مابعد ٢٠٠٣ ، البنك المركزي الذي ادار السياسة النقدية واصبح على عاتقه منذ ذلك الحين معالجة موضوعة التضخم وكان دور البنك مهما جداً بهذا الصدد، والبنك المركزي هو الادارة الرئيسة في العملية الاقتصادية و لولا البنك المركزي وقانونه المستقل خلال السنوات الماضية لتكرر ما اصاب البنك المركزي في ظل النظام السابق، لاسيما في العقدين الاخيرين عندما كان العرض النقدي يحدد من خلال مكائن تطبع الاموال الموجودة لدى بعض اركان النظام السابق، والبنك المركزي لازال يلعب دورا مهما بتلطيف مسارات الاقتصاد الوطني ونجح في عمله والسبب في هذا النجاح كان استقلالية البنك المركزي، ومن جانب اخر نلاحظ صراعا بين المسؤولين على السياسية المالية في الحكومة ممثلة بوزارة المالية وبين البنك المركزي المستقل، في حين ان المنطق يحتم ان يكون هناك تكامل بين السياستين المالية والنقدية شعاره نحو اقتصاد مزدهر للعراق وهذه الحالة بسبب ان الاقتصاد الوطني يعيش حالة سيامية بسبب مواقف المسؤولين عن الملفات الاقتصادية وبهذا نحتاج الى عملية لانهاء التناحر الذي لاحظناه في عدة مواقف، والبنك المركزي خلال السنوات الماضية يعمل بأدواته الاقتصادية والعلمية للحد من تضخم النقد ، وغالب الاوساط الاقتصادية تتفق على نجاح البنك المركزي في هذا الدور المهم، لكن بالمقابل نتساءل عن السياسة المالية التي لم نلمس انها اديرت من قبل كفاءات مهنية، فأحد الوزراء يلغي ضريبة ينص عليها القانون رغم ان هذا الامر غير قانوني لتعارضه مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي يسمح للوزير ان يقترح وليس ان يلغي، فالوزارت ذات التأثير المباشر على العملية الاقتصادية اذا لم يأتِ على رأسها اناس من اولي الكفاءة لن تترشد السياسة المالية، وانا ادعو الى علاقة تكاملية بين السياستين المالية والنقدية، وتبعية البنك المركزي للحكومة تخذل السياسة النقدية في جوقة التخبط في السياسات الاقتصادية ،رغم اهمية التأكيد على ان استقلالية البنك المركزي لاتعني انه يعمل في جهة، والحكومة وباقي المؤسسات الاقتصادية في وجهة اخرى، وبعد ٢٠٠٣ حدث الكثير من الامور على عجالة سببت كثيرا من الاشكاليات القانونية كالقول هل الصلاحية في الموضوع الفلاني لرئيس الوزراء او لمجلس الوزراء؟؟ وهكذا، ولابد من جهة ارتباط اداري للبنك المركزي مع الحكومة بشرط ان تبقى سياسة البنك المركزي مستقلة، فالارتباط الاداري لايعني الخضوع والاشراف، اذ اننا نقصد في الاستقلالية ان لايأتي وزير كما حصل في العهد السابق ويسحب اموالا من البنك المركزي.

ماذا عن البرنامج الاقتصادي؟

- لايوجد برنامج اقتصادي واضح قائم على اسس اقتصادية تسترشد بها كل المؤسسات في البلد ، وجوهر الديمقراطية اقتصادي فبعد كل اربع سنوات من الاداء الحكومي عندما يأتي المواطنون للاختيار بين زيد وعمر، فالاختيار يكون بناءً على مدى توفير الخدمات من الصحة والتعليم والطرق، اضافة الى فرصة عمل وبيئة عمل توفر فرصة للعمل والعيش الكريم وهذا حق انساني لاسيما في بلد ينعم بالثروات، فالمواطن يقيم المسؤول وفق اسس اقتصادية.

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

من أجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط

حمزة الجواهري*

خامساً :

الغاز والكهرباء :

في هذه الحلقة نتحدث عن الشروط التي تضمنتها عقود التطوير والتي تتعلق باستغلال الغاز المصاحب وحاولت ربط الموضوع بأزمة الكهرباء المتفاقمة في البلد لوجود الترابط الموضوعي بينهما.

إن من أهم ما تضمنته العقود هو مسألة استغلال الغاز المصاحب الذي ينتج مع النفط، حيث يترتب على الشركات استغلال الغاز بالكامل ومنع حرقه بعد سنة من بدء الإنتاج، على أن تبقى ملكيته للعراق دون أن تتقاضى الشركات العاملة أجورا على إنتاجه كونه سيكون ناتجا عرضيا كنتيجة لإنتاج النفط. هذا الشرط يلزم الشركات أن ترتب الأمور من اليوم الأول لاستغلال الغاز سواء بإعادة ضخه للمكامن النفطية المنتجة لغرض تعزيز الإنتاج أم استغلاله لإنتاج الطاقة الكهربائية أم إقامة صناعات بتروكيماوية بحيث يكون الغاز لقيما لها أم تجهيز أنابيب تصدير الغاز للخارج.

النوعان الأول والثاني يعتبران الخيارين الأسهل للشركات العاملة، لكن قبل الدخول في موضوع استغلاله بشكل جيد لابد من مراجعة سريعة لوضع الغاز المصاحب، حيث من خلالها نضع تصوراتنا عما يجب أن تكون عليه الأمور. لابد من الإشارة هنا إلى أننا سنركز على المنطقة الجنوبية من العراق بما يتعلق الأمر بالغاز المصاحب، لأن تقريبا ليس هناك عقود تطوير في الأجزاء الأخرى سوى شيء قليل في المنطقة الوسطى مثل حقل الأحدب في واسط وحقل شرقي بغداد، مع العلم أن الشركة الصينية التي تعمل على تطوير حقل الأحدب تقوم بتزويد محطة كبيرة في واسط لإنتاج الكهرباء، وهذا ما يجب أن يكون مثالا يحتذى به في الحقول الأخرى ولكن للأسف لم يحدث.

الحقول الجنوبية، بشكل عام، تنتج الغاز بنسبة تتراوح ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ قدم مكعب قياسي مع كل برميل نفط منتج، ربما حقول ميسان تنتج النفط بنسب أقل من ذلك أو أعلى قليلا، العراق يستغل حاليا قسم من هذه الكميات كطاقة أو لقيم، وعليه فإن المتبقي الذي يحرق حاليا قد يصل إلى مليار قدم قياسي مكعب من الغاز، وهذه الكمية بازدياد مع زيادة الإنتاج المتوقعة كنتيجة لأعمال التطوير الجارية حاليا لتصل في نهاية التطوير إلى أكثر من ثمانية مليارات قدم قياسي مكعب من الغاز.

الغاز المصاحب والكهرباء:

كان قبل أواسط عام ١٩٧٥، قسم من الغاز يستغل لتوليد الطاقة الكهربائية من قبل الشركات الأجنبية لتغطية احتياجاتها الداخلية من الطاقة الكهربائية، تحديدا شركة نفط البصرة قبل تأميمها بنفس العام، بعد ذلك فرضت الحكومة على الشركة إيقاف عمليات إنتاج الكهرباء بداخل الحقول وفرضت عليها شراء احتياجاتها من الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية. على اثر ذلك أغلقت محطات إنتاج الطاقة وبقيت الحقول النفطية تعتمد بالحصول على الطاقة من المنظومة الوطنية، ولن تجري أي محاولة جديدة لإنتاج الكهرباء في الحقول بعد ذلك، حتى بعد أن تم تدمير المنظومة الكهربائية بالكامل بعد حرب الخليج الأولى والحروب التي تلتها وحتى يومنا هذا بالرغم من الحاجة الماسة لإنتاج الكهرباء بالنسبة للبلد، ومن المعروف أن أرخص وسيلة لإنتاج الكهرباء تكون بنصب محطات إنتاج الكهرباء في حقول النفط، ومن ثم نقله إلى باقي أنحاء العراق في أسلاك الشبكة الوطنية للكهرباء. فلو تم إنتاج الكهرباء في الحقول الجنوبية حاليا لتغير الحال تماما:

١. قرب مصدر التغذية بالوقود، وهو الغاز المصاحب، وبالتالي ليس هناك كلف لنقل الوقود، وهي في العادة عالية التكلفة.

٢. وجود منظومة كاملة لنقل كميات من الكهرباء قد يصل حملها إلى أكثر من ألف ميجا واط قابلة للتوسع، ويمكنها تغذية الشبكة الوطنية من خلال عكس التيار، أي بدلا من تغذية الحقول بالكهرباء من الشبكة الوطنية على حساب حصة البصرة، تكون الحقول هي التي تغذي الشبكة وبنفس المنشآت القائمة حاليا، وذلك بإضافة محطات توليد الكهرباء في الحقول فقط.

٣. إن كلف بناء هذه المحطات يمكن اعتبارها جزءا مكملا لعمليات التطوير التي تقوم بها الشركات، خصوصا وإن العقود قد نصت على مسألة استغلال الغاز المنتج مع النفط، أي أن الشركات ملزمة بالقيام بمثل هذه الخطوة فور بدء عملها في العراق.

في الواقع إن كل ما تحتاج اليه وزارة النفط هو الضغط قليلا على الشركات العاملة لتنفيذ بنود العقود بوقت مبكر، بسبب حاجة العراق الماسة إلى الطاقة الكهربائية، وذلك بنصب وحدات إنتاج الكهرباء التوربينية، من الأنواع سريعة النصب. بهذه الوسيلة، تكون الدولة بحل من توفير تخصيصات مالية إضافية تثقل كاهلها، ربما ستحتاج الدولة إلى قليل من الأموال لإجراء بعض أعمال التوسعة على الشبكة الناقلة الموجودة حاليا.

واقع الأمر حاليا، تستهلك حقول النفط في البصرة لوحدها ما يقرب من ٥٠٠ ميكا واط تؤخذ من حصة الكهرباء المخصصة لمحافظة البصرة والبالغة ٨٠٠ ميكا واط، أي إن يذهب إلى بيوت البصريين اقل من ال ٣٠٠ ميجا واط بعد أن يذهب جزء كبير للمصانع الكبيرة والمعامل ومؤسسات الدولة الاخرى. في

حين لم تنص العقود صراحة على أن الدولة هي التي يجب أن تجهز الطاقة الكهربائية لحقول النفط كما كان في السابق، هذا الأمر كان هو السبب الحقيقي وراء تردي الخدمات الكهربائية في هذه المحافظة المنكوبة أصلا، التي وصفها أهلها بالبعير "يحمل ذهبا ويأكل العاقول"، الا يحق لأهالي البصرة التظاهر بسبب تردي خدمات الكهرباء من جراء هذا الإهمال الذي يبدو وكأنه متعمدا لإذلالهم؟

للإنصاف أقول إن الشركات تنتج حاليا كميات قليلة جدا من الطاقة الكهربائية، ولكن هذه الكميات تكاد أن لا تذكر، وإن الشركات العاملة سوف تحتاج إلى مزيد من الطاقة الكهربائية مع تقدم مشاريع التطوير وزيادة عدد الآبار التي تعتمد على المضخات الغاطسة، فإنها سوف تحتاج إلى أضعاف هذه الكمية بعد فترة قصيرة من الزمن، لأن المضخات الغاطسة تستهلك طاقة كبيرة، ولعل استهلاك مضختين كاف لتغذية حي بصري بالكامل.

ما تقدم يعني، مهما بلغت حصة البصرة من الطاقة الكهربائية فإن احتياجات الحقول النفطية المتزايدة ستكون دائما أكثر من أي زيادة متوقعة لحصة المحافظة تأتي من الشبكة الوطنية، الأسوأ من ذلك هو أن الشركات سوف تستمر بحرق كميات متزايدة من الغاز أكبر بكثير مما يحرق حاليا كنتيجة لزيادة الإنتاج المتوقعة، والأكثر سوءا هو أن العقود ملزمة للشركات باستغلال الغاز والوزارة لم تقم بواجبها وتجبر الشركات العالمية على تنفيذ ما تعاقدت عليه.

فلو فرضت الوزارة على الشركات العاملة من البداية، ولا بأس لو بدأت الآن، مسألة إنشاء محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية في حقول النفط، فإن ذلك سينعكس إيجابيا على مستوى العراق بالكامل وليس البصرة فقط، وربما سيكون هناك فيض من الطاقة الكهربائية بعد اكتمال مشاريع وزارة الكهرباء الجديدة ومشاريع تطوير الحقول.

سياسة استغلال الغاز المصاحب:

كان النظام السابق قد بنى منظومة كبيرة لإستغلال الغاز الذي يحرق في الجنوب، لكن بعد أن اكتملت، ويوم بدء التصدير لغاز الLNG، كان صدام قد غزا الكويت، فتوقف التصدير وبقي الغاز يحرق كما كان، وبقيت أجزاء من المنظومة، تلك التي لم يطالها القصف الأمريكي في أرضها وكأنها حديد خردة، والذي زاد من تخريبها هو أعمال النهب التي طالت أجزاء منها خلال أحداث عام٢٠٠٣ المؤسفة، لكن الأجزاء التي لم يطالها القصف أو التي نجت من أعمال النهب والتخريب فإنها بقيت جديدة وتقدر قيمتها بثلاثة مليارات وخمسمائة مليون دولار، وإن قيمتها الآن أكبر من ذلك بعد الزيادات التي طرأت على سوق الإنشاءات النفطية، وما ينقصها الآن هو بضعة مليارات لتعود إلى ما كانت عليه، لكن مع الأسف الشديد رفضت الوزارة مشروعا يعيد لها الحياة بالكامل على أمل أن تتعاقد مع شركة عالمية لتقوم هي بإعادة بناء المخرب من هذه المنظومة وتتولى مسألة استغلال الكميات الجديدة كنتيجة لأعمال التطوير الجارية في الحقول العراقية، وكان السبب هو أن العراق لا يستطيع توفير المال المطلوب وليس لديه الكوادر التي تقوم بهذا العمل الجبار.

كان أن اختارت وزارة النفط أسلوب الشراكة مع شركة عالمية، واختارت شركة شيل العملاقة لتكون هي الشريك، على أن تتولى الشركة تغطية رأسمال يعادل قيمة ما تبقى من منشآت تلك المنظومة، وتكون فيه للعراق حصة٥١٪ والباقي لشركة شيل.

كان الاتفاق فيه جوانب إيجابية كثيرة، ولكن كانت هناك أيضا ثغرات واسعة جدا في صيغة الاتفاق الأولي مع الشركة، وكثرت الإنتقادات للاتفاق الذي وردت مضامينه في مذكرة التفاهم الأولى من قبل المختصين العراقيين المستقلين، حقا كان هناك العديد من النقاط غير الواضحة من الاتفاق المبدئي مع شيل، حيث أن الإتفاق لا يشير إلى المساحات التي يشملها العقد، هل هي حقول البصرة فقط أم حقول الجنوب؟ ولا يشير إلى الحقول الجديدة والإنتاج الإضافي كنتيجة لأعمال التطوير الجارية، أن هل ما سينتج من الغاز كنتيجة لها سيكون مشمولا بالعقد أم لا؟ كما ولم يشر الاتفاق إلى الغاز الحر المنتج من حقول الجنوب، ولم يشر إلى حاجة العراق المحلية من الغاز لإنتاج الطاقة أو كلقيم للصناعات البتروكيمياوية، وهل سيعيد العراق شراء الغاز من الشركة بالأسعار العالمية أم بأسعار خاصة مخفضة لتشجيع الصناعة المحلية ولإنتاج الطاقة باسعار رخيصة؟ لأن فيما لو تم شراؤه منها بالاسعار العالمية فإن ذلك يعني إن إنتاج الطاقة الكهربائية سيكون غاليا جدا وفوق استطاعة العراقيين، ولو كان هذا هو ما تسعى إليه الوزارة فإنها بذلك تكون قد خانت الطبقات الفقيرة التي تبحث عن طاقة رخيصة وفرص عمل لأبنائها في مصانع البتروكيماويات، حيث لا الطاقة ستكون رخيصة ولا فرص العمل ستتوفر لأن المستثمر الأجنبي لا يتشجع لتطوير هكذا صناعات يعول عليها العراق كثيرا، في حين نجد أن السعودية، على سبيل المثال، بقيت تناضل لمدة عشر سنوات مع منظمة التجارة الدولية للحصول على عضويتها والمنظمة ترفض، لأن الغاز الذي يقدم للصناعات البتروكيماوية بأسعار رمزية، وهذا يعني أن صناعة البتروكيماويات السعودية ستنافس بقوة نفس الصناعات في البلدان التي تشتري الغاز بالأسعار العالمية، لكن السعودية استطاعت أن تنتصر في النهاية وتفرض نفسها في المنظمة، وفيما لو أقدم العراق على بيع الغاز في الداخل بالأسعار العالمية فإنه سيفرغ هذه السابقة التاريخية المهمة من محتواها الاقتصادي الكبير في حين يفترض الاستفادة من منها وإبقاء الغاز يقدم بأسعار رمزية دعما للاقتصاد العراقي بشكل عام كما هو الحال في السعودية، حيث أن الصناعات البتروكيماوية السعودية والصناعات الأخرى التي تعتمد على الغاز كطاقة قد تعملقت، وأصبحت الشركات السعودية هي الأكبر عالميا من حيث الحجم ومن حيث الربحية خلال وقت قصير جدا من الزمن.

هذا بالاضافة إلى أمور أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي أهملها اتفاق الغاز مع شركة شيل أو لم تكن واضحة، لكن بعد مفاوضات مرثونية طويلة طالت لسنتين تقريبا، قيل لنا أنه تم إعادة النظر بالإتفاق، لكن لا ندري ما إذا تم الأخذ بتلك الطعون والملاحظات في الإتفاق الأخير أم لا؟ لأن صيغة الاتفاق الأخير بقيت طي الكتمان ولم يعرف عنها شيئا، وقدمت إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها من دون دراسة لصيغتها النهائية.

هكذا تكون الوزارة قد فرضت سياسة القبول بالأمر الواقع على العراقيين خصوصا بعد أن اعتبر مجلس الوزراء إن موافقته تعتبر نهائية ولا شأن لمجلس النواب بها، وفي الواقع كان هذا ممكنا فيما لو تم نشر الصيغة النهائية قبل توقيعها من قبل مجلس الوزراء، لكن بهذه الحالة، أي حالة التعتيم على الصيغة النهائية للعقد، يجب أن تقدم إلى مجلس النواب للموافقة عليها لأنه في هذه الحالة سيكون خط الدفاع الأخير عن أهم ثروة للبلد.

حقيقة إن عدم إعلان الوزارة للصيغة الأخيرة وإبقائها طي الكتمان يعتبر تحولا كبيرا لسياسة الوزارة، وهو الإنتقال من سياسة الشفافية إلى سياسة التعتيم، وقد لاحظنا هذا الأمر ليس في شأن عقد الغاز وحسب، بل طال التعتيم كل أنواع العقود الأخيرة، سواء كانت عقود خدمية قصيرة الأجل أم عقود طويلة الأمد ذات بعد ستراتيجي كبير بالنسبة للعراق كعقد الشراكة مع شركة شيل وعقود تطوير الغاز في جولة التراخيص الثالثة، وحتى العقود المعيارية لجولة التراخيص الرابعة التي تتعلق بعمليات الاستكشاف عن الغاز في المنطقة الغربية من العراق.

*مهندس نفط مختص بإنتاج وتطوير الحقول النفطية والغازية

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة -الثلاثاء (29) اذار 2011

تنمية الثروة الحيوانية . . ما العمل ؟

ثامر الهيمص

تنمية الثروة الحيوانية هو الاستثمار في محطات الابقار والجاموس والاغنام والماعز وغيرها ثم مشاريع الاسماك والدواجن وصولا" الى تربية الجمال والخيول والطيور وهذا الانتشار الأفقي العريق متوفرة لدينا جميع عوامل نموه وازدهاره لنصل الى التصدير وانتاج الحليب المجفف، فالعراق يمتلك حتى سنة ١٩٩٧ ما يقارب تسعة ملايين رأس من الأغنام ومليون ونصف المليون من كل من الأبقار والماعز وقرابة المئة والاربعين الف من الجاموس وعشرة الاف من الإبل وكذلك كما هو معروف التوسع الكبير في حقول الدواجن .

فمثلا" حتى سنة ١٩٩٩ كانت كميات الحليب الخام المنتج نحو ٩٠٠ الف طن، الا أنها تدهورت فيما بعد ، ولاتكاد تبلغ حاليا" ثلث تلك الكمية لاسباب معروفة وخصوصا"بعد سنة ٢٠٠٣ .

اما من ناحية المواقع لانتاج الثروة الحيوانية مثلا" يقع في بغداد نحو ٤٥ ٪ من عدد المصانع الميكانيكية لصناعة منتجات الالبان ونحو ٥٢ ٪ من الطاقة الانتاجية تليها محافظة البصرة حيث يتركز ١٧ ٪ من العدد الكلي، كما أن الصناعة الميكانيكية تستعمل ٣٠ ٪ من كمية الحليب المحلي والحليب المجفف المستورد ، بينما يذهب نحو ٧٠ ٪ للاستهلاك المحلي والنشاطات الحرفية المنزلية .

أذاً هناك شحة واضحة جدا" في انتاج الحليب وترافقها مع ذلك سوء استخدام من خلال ذهاب اغلب المنتج للاستهلاك المباشر والحرفي المحفوف بالمخاطر الصحية وسوء الادارة والعشوائية، مما يعني مباشرة الجدوى الاقتصادية والصحية والمالية لمشاريع عصرية بالإقامة والتوسع في الانتاج الحيواني عموما" بحيث يقدر الخبراء من دارسي الجدوى الاقتصادي باستعادة رأس المال الكلي المستثمر بخمس سنوات كاملا" بعائد سنوي لهذا الاستثمار بنسبة ٦ — ١٦ ٪ (١) هذا من ناحية الطلب المتزايد الذي أوصلنا الى أن نستورد اللبن (الشنينة) من دول الجوار في الصيف.

فمع ازدياد الدخل الفردي المطرد لدينا ضعف بالانتاج المحلي المعوض بالاستيراد، هناك حاجة ملحة جدا لدعم وتطوير الثروة الحيوانية ،فهي حسب هذه المعطيات نجدها الأكثر من غيرها في مشاريع الصناعة والزراعة من حيث الجدوى الاقتصادية وامتصاص الأيدي العاملة وتقطر مشاريع كثيرة معها وتطورها مثل صناعة الاعلاف بالزراعة العلفية وصناعة العبوات البلاستكية والكارتون وتطوير المؤسسات البيطرية وتشغيلها لالاف الخرجين من البيطرة سواء من في الدبلوم أو البكالوريوس، كما أنها ستساهم مباشرة عندما تكون نظامية وعلمية تنسحب الحضائر المتواجدة داخل المدن الى هذه المشاريع كرافدة للمعامل أو تعمل لحسابها ، ويضاف لذلك المزيد من الانتاج للاسمدة العضوية من فضلات الحيوانات، اذ لازلنا نعاني ارتفاع اسعار الاسمدة الكمياوية الذي ثبت انها ليست صحية في بعض انواعها على الانسان أو الارض

هذه المسحة السريعة جدا" للثروة الحيوانية وحركتها لابد أنها تواجه تحديات لاستعادة وتطوير نشاطها كباقي المشاريع لذلك تكون البداية بموجب الخطوات ادناه :-

أولا : اعادة الحياة للمشاريع التي دمرها الحصار واحداث ٢٠٠٣ كمرحلة تأسيسية على دوائر الاستثمار للعمل ضمن هذا الاطار بعيدا عن التشتت ومشاكله وتبعاته لحين اكمال هذه المشاريع ومشاريع البنية التحتية كهرباء استصلاح أراضي تنظيم مشاريع الماء .

ثانيا : الاسراع في عقد وزارة الزراعة الاتفاقيات الدولية التي تسمح باستيراد الحيوانات الحية حيث لازلنا بدون هذه الاتفاقية وهذا يحرمنا من احسن انواع الابقار خصوصا،اذ لازالت منافذنا الحدودية بدون حضائر مناسبة لاستقبال الحيوانات المستوردة وباقي الشروط الدولية .

ثالثا : دعم المشاريع الصغيرة في الريف بكل الوسائل سلف اعلاف تنظيم علاقة مع المعامل الرئسية كمنتج غير جاهز كالحليب الخام أو اللحوم أو غيرها من الانتاج الحيواني حتى الاسمدة العضوية .

وهذا الدعم يساعد كثيرا ومحفزا للحضائر الموجودة بالمدن على الانتقال الى الريف والاستفادة من التجربة البنغالية في المشاريع الصغيرة وتمويلها من خلال مصارف متخصصة .

رابعا : لازالت دوائر الاستثمار في بغداد والمحافظات تعاني مشكلة فرز الارض ومسحها وتحديدها ومعرفة عائديتها أو المعاملات التي لها علاقة بالدوائر الأخرى أو الملاك الغائبين ، وهذه الدوائر وبموجب قانون الاستثمار تفضل المستثمر الأجنبي اذا كان داعما للعراقي بداعي الامكانية المالية والتكنولوجية ونخشى ان تصل هذا المجال المحاصصة بحيث يفضل مستثمر أجنبي على اخر لاعتبارات محاصصاتية .

خامسا : الناحية الامنية بحيث يضطر مرغما" المستثمر تشغيل جيران المشروع خارج اعتبارات الجدوى الاقتصادية وكذلك معاناة المشروع من التجاوز الذي حصل بعد ٢٠٠٣ ومشكلات ازاحة المتجاوزين والكلفة الباهضة وهذه مشكلة ادارية تعود للمحافظة وادارتها وقوتها وحكومتها.

سادسا : مشكلة الحصة المائية للمشروع حيث أغلب مشاريع محطات الابقار مثلا" تحتاج الى حقل زراعي للأعلاف بشكل أكثر من ٥٠ ٪ من مساحة المشروع وقد تصل من ٧٠ – ٨٠ ٪ حسب طبيعة المشروع ولذلك يتوجب التركيز على ذلك بالاضافة للطريقة التقليدية في الري والتفكير جديا بمشاريع التنقيط وحفر الابار وتقدمها هيئات الاستثمار كقاعدة معلومات بجدوى اقتصادية للمشاريع.

سابعا : التسويق هناك مؤسسات كبيرة تستوعب الكثير من الالبان وهي الجيش والشرطة والمستشفيات الحكومية والسجون عليها التعاقد مع المشاريع الوطنية ،كون المستورد مكلفا ويتعرض لمشكلة المدة المقررة للاستعمال ومايتركه ذلك من اثر على صحة المستهلك، عمر القيمر مثلا لا يتجاوز العشرة أيام في أحسن الاحوال .

ثامنا : بما أن المشاريع القائمة غير العاملة الان ولضرورة المشاركة الاجنبية في المشاريع لاعتبارات مالية وتكنولوجية فلابد من دعوة الشركات المصدرة للعراق من البان ولحوم ودواجن واسماك للاستثمار وبمعاملة خاصة كونها لديها معرفة خاصة بتضاريس الطلب العراقي وافاقه ، وهذا ما يجعل دوائر الاستثمار في حالة وضوح أكثر، من حيث المراحل في العمل ومنتجاتها وأولوياتها ، ويفضل أن تكون من دول الجوار العربي أو الاقليمي لكف المنافسة المباشرة الشرهة والاغراق ، كذلك تساعد في قيام حد ادنى من الاتحاد الكمركي أو المصالح المتبادلة وتكون لصالح الامن الاقليمي أيضا.

وفي هذه الحالة ولابد من تكاتف الوزارات القطاعية بذلك حتى كليات الزراعة والبيطرة والادارة والاقتصاد بتقديم مالديهم من اطاريح ذات علاقة بالمشاريع لتفعيلها واظهار ابداعاتها عمليا مع امكانية زيارات ميدانية متواصلة لهذه المشاريع وحتى أجراء التطبيق بالنسبة لطلاب المرحلة الأخيرة أو اجراء الأبحاث العلمية ودراسات الجدوى لهذه المشاريع ودعها علميا، ودعوة مراكزالابحاث وبيوت الخبرة ولنا أن نتصور كم من الجهات ذات العلاقة التي ستقطرها مشاريع الثروة الحيوانية الجاهزة لهذه الانطلاقة لتوفر جميع عواملها الموضوعية والذاتية ،ومن خلال ماتقدم فأن هذا المشروع والسيناريوهات المطروحة أنه لايأتي من فراغ أو ينمو وحدة فلابد من حاضنة قانونية وسياسية اقتصادية وصحية تحف به كما يستوجب أي نهوض في أي حقل من حقول الحياة ، لذلك يكون مطلوبا توفير الأرضية القانونية لمستلزمات الايجار والتهليك وكذلك المساعدة في المجال المصرفي بالأضافة الى الدعم من الجهات الصحية التي تدعو وتثقف أوسع الجماهير من خلال اعلامها الصحي أو الاعلام العام الرسمي وغير الرسمي ،بأن الطرق التقليدية في انتاج الثروة الحيوانية بالشروط الصحية تمثل وقاية من امراض كثيرة واهمها الامراض الانتقالية من الحيوان الى الانسان وهذه ملازمة دائما للانتاج الحيواني لحوم والبان وبيض مثلاً ، ولعله لابد من الاشارة الى دور الفساد الاداري في مرحلة تأسيس المشاريع القديمة التي دمرت لاسباب أمنية ، حيث أن الفساد بات عقبة رئيسة سواء من خلال قلة الخبرة لدى المسؤولين في هذا النشاط والذي يسهل جدا استدراجهم أم المتمرسين الفاسدين الذين يجعلون من المراجعة والمتابعة هم أساسي لصاحب المشروع .

ظاهرة الفقر في المشهد الاقتصادي العراقي

إياد مهدي عباس

لا يخفى على احد ان الاقتصاد العراقي عانى عبر العقود الماضية الإهمال في ظل التدهور الذي كان يشهده في معظم قطاعاته،ما ساهم في تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم والفقر والبطالة وتهميش القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والتي كان من المفترض ان تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام .إضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في تدمير البنية التحتية وتراجع القطاعات الإنتاجية وعدم تطويرها والاهتمام بها والاعتماد على النفط كمورد وحيد للبلد وإهمال الجوانب الإنتاجية الأخرى .

ولم يكن الوضع بعد مرحلة التغيير بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ بأحسن حالا فالمشاكل الاقتصادية ازدادت وتفاقمت بشكل كبير لأسباب كثيرة أهمها التدهور الأمني وغياب الخطط الستراتيجية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وكل هذه العوامل وعوامل أخرى ساعدت على توفير بيئة غير مناسبة للنمو الاقتصادي وحالت دون تقدم عجلة الاقتصاد المتهالك والذي ورثته الحكومات الجديدة ولم تقدم المعالجات الحقيقية والفعالة لمعالجة المعوقات التي تقف في طريق تقدمه .

هذه التراكمات والمعوقات الكثيرة الموروثة منها والجديدة ساهمت في إنتاج ظواهر سلبية كثيرة داخل المجتمع العراقي أهمها البطالة والفقر والفساد المالي والإداري وظواهر عديدة . الا إننا نريد ان نسلط الضوء على ظاهرة الفقر التي تبدو غريبة عندما تصيب مواطنين يعيشون في بلد غني مثل العراق وفي ظل موازنات انفجارية تشهدها السنوات الأخيرة في سعي من الحكومات لانتشال المواطن من هذه الظاهرة ولكن مازالت هناك معوقات تقف أمام نجاح هذه المساعي .

ولو أردنا النظر في أسباب انتشار الفقر فعلينا ان ننطلق من خلفية الظروف التي تعرض لها الشعب العراقي على مدى مراحل التاريخ المعاصر والتي ساهمت في إفقار فئات واسعة من المواطنين في هذا البلد .

ومن أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار الفقر في بلد غني مثل العراق الحروب التي استنفذت موارد البلاد وجعلت النظام يسخر معظم أموال البلد لشراء الأسلحة وما ترتب عليه من ديون للدول على العراق إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق واستنزف الكثير من قوت الشعب ، ليأتي الاحتلال فيما بعد ويزيد الطين بلة ويتسبب بتدهور الأوضاع الأمنية ودخول الإرهاب وضعف الدولة وعجزها عن حماية الفقراء فكانوا ضحايا لعمليات القتل والتهجير وليخسروا ما تبقى لهم من الممتلكات،فضلا عن خسارتهم للأموال والأعمال ومصدر العيش وليكونوا فقراء بامتياز وغرباء داخل وطنهم يعانون الحرمان في الكثير من مقومات العيش .

وبعد الاحتلال وطبقاً لنتائج الدراسة التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسومة «خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق» ونشر في أواخر عام ٢٠٠٦، فإن ما يقرب من (٣١ ٪) من الأسر و(٣٤ ٪) من الأفراد يعانون الحرمان. وتخفي هذه النسبة تفاوتاً صارخاً بين الريف والحضر، فنسبة الحرمان في الريف هي ثلاثة أمثال النسبة في الحضر (٦٥ ٪) مقارنة بـ (٢١ ٪). أما على مستوى المحافظات، فقد أكدت الدراسة الاتجاهات العامة التي سلكها الفقر خلال الثمانينات والتسعينات مدفوعاً بآثار الحرب العراقية الإيرانية وحقبة الحصار، فما تزال محافظات الجنوب هي الأكثر حرماناً بين محافظات العراق الثماني عشرة. فكانت محافظات (السماوة، بابل، القادسية، ذي قار، ديالى، كربلاء، واسط، النجف، وميسان) على الترتيب، هي أكثر محافظات العراق حرماناً، الأمر الذي يؤكد استمرار اتجاهات الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية في البلد.

وعلينا ان نعترف بان التدهور الاقتصادي ينعكس على حياة المواطن ليكون احد أسباب الفقر وان البطالة كأحد نتائج التدهور الاقتصادي هي احد أسباب الفقر بل هي من اخطر المشاكل الاجتماعية لان البطالة تؤدي الى الفقر والفقر يعد بيئة مثالية لنمو الجريمة والتطرف في ظل وجود قوى إرهابية تحاول تجنيد واستغلال حالة الفقر هذه في أعمال العنف التي تخدم مصالحها وأجنداتها الخارجية لتنشا علاقة جدلية بين الفقر والإرهاب .

من هنا يتطلب من الحكومة وضع الحلول السريعة وتوليد وظائف جديدة لاستيعاب البطالة وخاصة من الأسر الفقيرة إضافة الى وضع خطط للإقراض السريع للفقراء وزيادة رواتب الرعاية الاجتماعية التي لا تتناسب مع الحاجة الحقيقية للأسرة الفقيرة

وينبغي أن تستهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفئات ذات الدخل المنخفض، وتوليد فرص اقتصادية أفضل في المناطق الريفية الفقيرة من خلال دعم الزراعة والمشاريع الزراعية وخلق فرص للعمل من خلال الاستثمار في الميادين الصناعية والزراعية في محاولة للقضاء على ظاهرة تكون معيبة إذا ما تواجدت في بلد نفطي وغني وتديره حكومات ديمقراطية تمثل الشعب .

الاقتصادي | العدد (2084) السنة الثامنة - الثلاثاء (29) اذار 2011

المرصد الاقتصادي

مشهد الإغراق السلعي

تجارة الأجهزة الكهربائية المنزلية تشهد رواجاً دائماً

بغداد / علي الكاتب

قد تتأثر الكثير من المهن والمحال التجارية بتعاقب المواسم لتشهد بين الحين والحين انتعاشا ملموسا أو كسادا واضحا في حركة السوق كتجارة المواد الغذائية والملابس والكماليات، إلا أن هناك في المقابل مهن أو محال تجارية لا تتأثر كثيرا بتقلب المواسم واختلاف أذواق المستهلكين بين موسم ماض وآخر مقبل، وذلك لان معروضاتها تناسب جميع الأوقات، كما أن بعضها الذي قد لا يستخدم في هذه الأيام يوضع جانبا لاستخدامه بعد شهر أو أكثر، وهذا يعني أن الجهاز الكهربائي لا يتأثر كثيرا بموسم ذاهب أو آخر في طريقه إلينا.

وقال امجد صبحي صاحب محال لبيع الأجهزة الكهربائية والمنزلية في منطقة الكرادة خارج إن أسواق تجارة الأجهزة الكهربائية تشهد ثباتاً نسبياً في الطلب على عدد كبير من الأجهزة المنزلية والكهربائية، والتي قد تخالف ولو بالشيء البسيط القاعدة الاقتصادية المعروفة في العرض والطلب فالعرض هنا لا يتأثر كثيرا بانخفاض أو ارتفاع الطلب مادامت السلعة محتفظة برصيد لها من البيع الإجمالي.

وأضاف أن ذلك يحدث بشكل تلقائي من دون تدخل أي عوامل تؤثر على حركة البيع والشراء، برغم وجود تحديات تواجه الماركات التجارية الأصلية من التقليد والسلع المستوردة غير المطابقة للمواصفات، وعلى سبيل المثال الطلب مستمر من قبل المستهلكين على أجهزة التسجيل المرئي (فيديو) والمسموع والأشرطة والأقراص الملحقة بها، إذ يباع فيديو ماركة(VCD) كوري وأوروبي المنشأ بمبلغ (٤٨٠٠٠) ألف دينار، فيما يباع مسجل صوت كوري حجم متوسط ماركة L٦بمبلغ (٢٨٠٠٠) ألف دينار، وكذا الحال مع غسالات الملابس الكورية بمختلف أنواعها وأحجامها حيث تباع بمبالغ تتراوح ما بين (١٥٠.٤٢٠) ألف دينار.

وقال زيد الرفيعي صاحب محال لبيع الأجهزة الكهربائية في الحارثية إن مجمل أسعار الأجهزة الكهربائية تعد مناسبة في الوقت الحاضر، وذلك نتيجة توازن العرض والطلب في السوق المحلية، خاصة إذا عرفنا أن أسعار هذه البضائع غير مرتبطة بطلب محدد في موسم معين، لان الطلب عليها من قبل المستهلكين متوازن طيلة أيام السنة، ولعل السبب في ذلك يكمن في كونها متنوعة ومختلفة المناشئ و الأحجام والموديلات وورود كل ما هو جديد منها والذي يطرح في الأسواق العالمية إلى الأسواق العراقية التي أصبحت من أكثر الدول في العالم تأثرا بعرض الموديلات الحديثة والمتطورة من الأجهزة الكهربائية المنزلية كونها تعد حاليا من معالم الحياة العصرية التي ينشدها المواطن العراقي.

وأشار إلى أن تلك السلع التي تصبح بمرور الوقت ومع استهلاكها بحاجة إلى الصيانة والتصليح الأمر الذي ينعش مهناً أخرى كمهنة تصليح الأجهزة المنزلية التي ليس بمقدور الناس الاستغناء عنها لتصليح أجهزتهم المنزلية ومنها، أجهزة البث الفضائي (الستلايت) بأنواعها وملحقاتها وأجهزة التلفزيون والراديو والأفران الكهربائية وأجهزة التنظيف والخلاطات والمطاحن المنزلية وأدواتها الاحتياطية، ومع استقرار الطلب على تلك الأجهزة تكون محال بيع تلك الأجهزة غير متأثرة تماما بتقلبات المواسم واختلافها وهو أمر يحسبه أصحاب المحال التجارية الأخرى ألف حساب.

فيما قال أبو نزار السوداني صاحب محال لبيع الأجهزة المنزلية الجملة في منطقة المسبح إن سوق الأجهزة الكهربائية يشهد طلبا متزايدا على نوعيات محددة من الأجهزة الكهربائية الموسمية التي تتزايد الحاجة لها في فصل الصيف كمبردات الهواء والماء والثلاجات والمجمدات والتي تشهد أسعارها ارتفاعا نسبياً في هذا الفصل من السنة، في حين ترتفع الأسعار نسبيا وتزداد الطلبيات لسلع السخانات والهيترات والمدافئ بأنواعها مع انتهاء موسم الصيف وقرب حلول موسم الشتاء في أواخر شهر أيلول من كل سنة.

وأضاف حالياً تباع مبردات الهواء المستوردة وخاصة الإيرانية المنشأ منها بحجم ٢،٥ متر مكعب بمبلغ (١٩٠) ألف دينار وتباع المبردات المنتجة في المصانع المحلية بمبلغ يتراوح مابين (١٤٠.١٨٥) ألف دينار على وفق الحجم والنوع أي بأسعار اقل من المستوردة، وكذلك محركاتها (الماطورات) التي تباع بأسعار تتراوح ما بين (٣٠.٤٥) ألف دينار على وفق المنشأ والحجم.

وتابع أما الثلاجات والمجمدات فتتراوح أسعارها ما بين (٢٥٠ . ٦٥٠) ألف دينار حسب الأحجام والمناشئ والموديلات والتي في الغالب تكون من مناشئ مصرية وتركية وكورية واندونيسية وصينية، إلى جانب الطلب بشكل كبير على الثلاجات والمجمدات (المستعملة) والتي تباع بأسعار تقل عن أسعار مثيلاتها الجديدة على وفق قاعدة (نصف السعر تقريبا) وكذا الحال مع أسعار محركاتها والأدوات الاحتياطية التابعة لها، المباعة في أسواق المواد المستعملة التي تشمل جميع أنواع البضائع في أسواقنا المحلية.

اقتصاديات

مصارف . . ولكن

■ عباس الغالبي

تعد بعض المصارف الخاصة مجرد كونها دكاكين صيرفة ، لاتمارس سوى بعض أعمال الصيرفة المتواضعة وبتداول يسير لايكاد يرقى الى ربع الانشطة لبعض المصارف الخاصة التي تعدت اعمالها الصيرفية والاستثمارية والتنتموية الى آفاق التطوير والتدريب واشاعة وترصين الوعي المصرفي والاقتصادي لدى الجمهور .

وحيث ان البنك المركزي العراقي أصدر تعليمات برفع رأسمال المصارف الى مستوى ٢٥٠ مليار دينار على مدى ثلاث سنوات ، فأن الضرورة تستدعي الى الزام هذه المصارف برفع رأسمالها أو الاندماج مع المصارف النشيطة القادرة على تحقيق مستويات انجاز مصرفية كبيرة ، لان العبرة ليست بعدد المصارف ، ولكن بطبيعة النشاط المصرف ومدى مساهمة هذه المصارف في عملية التنمية والبناء .

وبقدر ما للمصارف الخاصة من دور كبير في النشاطات الاقتصادية كملمح بارز لقطاع الخاص الفاعل والنشيط ، فأن وجود بعض الكيانات المصرفية الصغيرة غير القادرة على ادارة نفسها في ظل عزوف الجمهور من التعامل معها لاسباب شتى ، يعد هذا الامر حالات نشاز ، حيث تضع نفسها ازاء خيارين ، فإما ان تنهض بعملها المصرفي وترتقي بالاداء بما ينسجم وطبيعة الدور والعمل الذي يمكن ان تقدمه المصارف الخاصة للاقتصاد الوطني أو ان تعمل على الاندماج بعضها مع البعض الاخر أو مع مصارف كبيرة ، أو ان تلجأ للخيار المناسب وهو غلق ابوابها ومغادرة العمل المصرفي .

> ومن هنا ندعو البنك المركزي العراقي الى التعامل مع هذه القضية بجدية والعمل على تحديث اللائحة التنظيمية بما ينسجم ومتطلبات المرحلة وبما لايؤثر على أداء منظومة المصارف الخاصة بشكل عام وتحديد مواطن الخلل وتأشير المصارف التي لاتتفق مع المعايير وحيثيات قانون المصارف واللائحة التنظيمية التي تسهل عمله الميداني .

ومن هنا ندعو البنك المركزي العراقي الى التعامل مع هذه القضية بجدية والعمل على تحديث اللائحة التنظيمية بما ينسجم ومتطلبات المرحلة وبما لايؤثر على أداء منظومة المصارف الخاصة بشكل عام وتحديد مواطن الخلل وتأشير المصارف التي لاتتفق مع المعايير وحيثيات قانون المصارف واللائحة التنظيمية التي تسهل عمله الميداني .

ولكن الامر يتطلب رسم ستراتيجية جديدة لعمل المصارف بشقيها العام والخاص ، مع ضرورة ايجاد مناخات قادرة على تفعيل أداء المصارف الخاصة عن طريق القوانين الجديدة والدعم الحكومي المناسب ، وبالمقابل فأن الامر كذلك يحتم على كل مصرف من المصارف الخاصة على رسم خطة عمل اتساقاً ومتطلبات المرحلة الحالية في الجوانب الاقتصادية كافة ولاسيما حركة الاستثمار المتوقعة في العراق ، والتي تتطلب منظومة مصرفية قادرة على تلبية متطلبات الاستثمار الهائلة ، ومن هنا فأن المصارف الخاصة سيكون لها دور فاعل في المشهد الاستثماري المقبل فيما اذا كانت قادرة على التعامل مع هذه الحقيقة .

ولان الامر يتطلب مصارف قادرة علة التعامل مع الاستثمار بكفاءة ، فأن المصارف الصغيرة التي لاتستطيع التجاوب مع الوضع الجديد قد تنزوي في زحمة العمل وتصبح مجرد يافطات وبنايات في وقت ان الاقتصاد العراقي أحوج مايكون الى منظومة مصرفية فاعلة قادرة على ادامة زخم التعامل المالي والاستثماري فضلاً عن ولوج عالم التقنيات والمصرفية والعمل على تكريس ثقة الجمهور بالقطاع الخاص ، وكذلك مستوى الاداء في سوق الاوراق المالية .

وبقدر ماتكون هنالك اهمية بالغة لوجود المصارف الخاصة ، فعلى بعض المصارف الصغيرة ان تعيد النظر بوجودها .

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون